الآثار الاقتصادية والاجتماعية

لغسيل الأموال

دكتور

السيد أحمد عبد الخالق

أستاذ ورئيس قسم الإقتصاد والمالية العامة

مدير مركز الدراسات السياسية والدولية

كلية الحقوق - جامعة المنصورة

١٩٩٧

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقدمة

تنمو المعاملات الإقتصادية والتجارية والمالية داخل الإقتصادات والمجتمعات المختلفة وكذلك فيما بين بعضها البعض على نحو مستمر ومتزايد منذ أن أصبحت ذات طبيعة نقدية . إذ تعددت صور هذه التعاملات وتنوعت مع المستجدات التى تفرضها التطورات الإقتصادية والإجتماعية إستجابة لتزايد وتطور حاجات الإنسان وتطلعاته ، مصحوبة بتنامى قدراته العلمية والفنية داخل الحدود وفيما ورائها . ولقد لعبت النقود دورا هاما فى دفع هذا التطور ، كما أن تطورها يعد ثمرة له فى ذات الوقت ، ومن ثم فإنه يمكن القول بحق أن تطور النقود يعد شاهدا على تطور الإقتصاد والعكس بالعكس .

وعلى نطاق المعاملات الإقتصادية الدولية تنوعت وتعددت دوافع وأشكال التحركات الرأسمالية عبر الحدود وفقا لدرجة تطور الإقتصادات وطبيعة السياسات الإقتصادية المتعلقة بمثل هذه التحركات . وبصفة عامة تتحرك رؤوس الأموال عبر الحدود مدفوعة بدوافع إقتصادية كالرغبة فى تحقيق معدلات أعلى من الأرباح ، تعظيم الإستفادة من المزايا الإحتكارية التى تتمتع بها من تكنولوجيا متطورة ، قدرات تنظيمية مرتفعة عمالة ماهرة ، قدرة على جذب رأس المال والتسويق ، رغبة فى قطع الطريق على المنافسين ..... إلخ

والتحركات الرأسمالية تأخذ فى تحركاتها المشار إليها ـ أشكالا عدة ، كأن تأخذ شكل القروض ، والإستثمارات غير المباشرة ، شراء أسهم وسندات. وقد تكون تحركات رأسمالية مشتقة من تحركات مقابلة من سلع وخدمات .

كما قد تتحرك الأموال فى الداخل كذلك لأسباب ولدوافع غير إقتصادية non -economic causes أساسا . وهذه الأخيرة تشمل تحركات الأموال المتحصلة من أنشطة غير مشروعة كتجارة المخدرات ، الرشوة ، الإبتزاز ، الإختلاس ، الفساد

السياسى ، الفساد الإدارى ، التهرب الضريبى ...إلخ . فهذه الأموال تستهدف من إنتقالها من بلد لآخر البحث عن مأوى ـ ولو مؤقت ـ خشية المطاردة القانونية أو الخضوع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للإلتزامات التى يفرضها القانون كما فى التهرب الضريبى رغم أن أنشطتها فى طبيعتها قد تكون مشروعة طبقا للقانون أوغير مشروعة كما فى بعض الأنشطة التى تتم فى إقتصاد الظل .

وقد إزداد الإهتمام العالمى بهذا النوع الأخير من التحركات ، نظرا لما يخلفه من آثار سياسية وإقتصادية عميقة على الإقتصادات التى تشكل مصدر الأعمال أو الأنشطة التى تولد هذه المتحصلات أو تلك التى تشكل حوضا لغسيلها . إذ أشار تقرير للأمم المتحدة أن عمليات غسيل الأموال خاصة تلك المتحصلة من تجارة المخدرات قد إستفحلت وأصبحت تشكل تهديدا حقيقيا لكثير من الإقتصادات فى العالم خاصة الدول النامية[1]. لذا لاندهش أن نجد أن المنظمات الدولية والحكومات وكذلك المؤسسات العلمية والإقتصادية أصبحت تولى هذا الموضوع إهتماما كبيرا فى الآونة الأخيرة . فعلى سبيل المثال كان هذا الموضوع على سلم إهتمام قمة الدول الصناعية السبع الكبرى التى عقدت فى باريس فى عام ١٩٨٩ ، ومن قبلها عقدت إتفاقية فيينا ١٩٨٨ لتحريم الإتجار فى المخدرات ومحاصرة عمليات غسيل الأموال .

لهذا كله وغيره تم إختيار هذا الموضوع ليكون موضوع بحث تحليلى إن شاء الله تعالى إلا أن مثل هذه المحاولة تواجه بعض الصعوبات المتعلقة بندرة الكتابات الإقتصادية فى الموضوع ، وكذلك قلة الإحصائيات وعدم دقة التقديرات للأموال المراد غسيلها ، هذا فضلا عن إختلاطها بغيرها من الأموال المتحصلة من المصادر المشروعة . ومن الناحية الموضوعية تواجه الباحث صعوبة تتمثل فى تداخل هذا الموضوع مع عدةضوعات مثل التحركات الرأسمالية عبر الحدود ، والجريمة المنظمة والفساد السياسى والإدارى وكذلك ترتبط بقوة بالإقتصاد الخفى أو الإقتصاد الأسود blak economy .

ويدور محور البحث حول الأسئلة الآتية :

- ما المقصود بغسيل الأموال ؟
- كيف يتم هذا النشاط وما هى مراحله وآلياته ؟
- ماهى أسباب هذه الممارسات وبواعثها ؟

---

[1] لمزيد إنظر ، الأهرام الإقتصادى ، ١٩٩٦/٢/٢٦ : ٤٤ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- هل تفسر طبقا لقواعد النظرية الإقتصادية ، أو تفسر بعوامل أخرى ؟
- وهل يختلف النشاط فى خصائصه وطبيعته عن التحركات الرأسمالية الأخرى ؟
- وماهى الآثار الإقتصادية والإجتماعية لمثل هذه التحركات على الإقتصادات المختلفة آخذين مضمون العناصر السابقة فى الحسبان .

وسنحاول أن نتناول العناصر السابقة بالتحليل على النحو التالى :

أولا: ماهية غسيل الأموال :

يقصد بها تحويل ونقل الأموال التى تم الحصول عليها بطرق غير مشروعة أو المتهربة من الإلتزامات القانونية إلى شكل أو أشكال أخرى من أشكال الإحتفاظ بالثروة للتغطية على مصدرها والتجهيل به حتى تأخذ شكل الأموال المشروعة بعد ذلك ، أى أن عمليات الغسيل تستهدف بشكل أساسى التمويه على مصدرهذه الأموال وطبيعتها وإخفاء ذلك كلية حتى يصبح صاحبها حرا فى إستخدامها بعد ذلك دون خشية المطاردة القانونية .

ونعتقد أن التعريف السابق يتسم بالشمول النسبى حيث يشمل بالإضافة إلى الأموال المتحصلة من أنشطة غير مشروعة ، تلك المتحصلة من أنشطة تتم وفقا للقانون لكن يهدف أصحابها إلى التهرب من الإلتزامات والأعباء التى يفرضها عليهم القانون فيقومون بتهريبها إلى الخارج بقصد غسيلها . كما أن نقل الأموال أوتحويلها لايأخذ شكلا واحدا ، بل قد تتعدد الأشكال التى يحتفظون بالثروة فيها كأن تظل أصولا نقدية ، أصولا قارية ، أسهم أو سندات أو إقامة مشروعات أو غير ذلك من الأصول التى تدر أو لا تدر دخلا ، ويظل أصحاب هذه الثروات يغيرون فيها من شكل لآخر لإطالة وتعقيد الحلقات التى تربطها بالمصدر حتى تضفى عليها نوع من التعتيم والتمويه . والغاية من كل هذه العمليات أن تصبح هذه الأموال كما لو كانت مشروعة وبالتالى يمكن توظيفها أو إستخدامها فى الداخل أو الخارج بحرية كاملة[1]

---

[1] إنظر تعريف ديستر فى : Quirk 1996 : 1,4 .
وإنظر كذلك تعريف FATF أى قوة العمل المكلفة بالتصدى لغسيل الأموال من قبل مؤتمر قمة الدول السبع فى باريس ١٩٨٩ ، وهى مكونة من ٢٦ دولة صناعية فيما عدا دولتين هما تركيا وسنغافورة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لذا يرى البعض أن غسيل الأموال يمر بمراحل ثلاث هى :

(١) التوظيف " الإيداع " Employing

أى المرحلة التى تعنى قيام أصحاب الأموال بأنفسهم أو عن طريق طرف ثالث بنقل الأموال أو تحويلها إلى شكل آخر من أشكال الثروة أو توظيفها فى مجال أو آخر ، بعيدا عن المصدر الذى تم الحصول عليها منه ، كأن يتم إيداعها فى المصارف ، شراء عقارات ، معادن ثمينة ..... إلخ .

(٢) التمويه أو التغطية Layering

وتعنى هذه المرحلة القيام بعدة عمليات فى إطار تغيير الشكل الذى إستخدمت فيه الأموال أو إجراء بعض العمليات فيها وتجزئتها وتوزيعها على أنشطة وأشكال متنوعة ، أوالإقتراض بضمانها وتوظيف القرض ، ثم سحب الأموال وتسديد القرض ..... وهكذا . وتشهد هذه الوسائل تطورا سريعا لتتماشى مع التطور فىموضوع وأدوات الجرائم ذاتها .

(٣) الإندماج Integration

وتمثل هذه المرحلة فى الواقع الغاية النهائية من غسيل الأموال . إذ يراد تطهيرها ثم إدماجها فى الإقتصاد كما لو كانت مشروعة وتوظيفها بحرية دون خوف المطاردة والمصادرة والمحاسبة .

ويستوى فى ذلك أن تكون عملية الإدماج لهذا المال فى الإقتصاد القومى أو فى خارجه[٣].

ويلاحظ هنا أن بعض الكتابات تذهب إلى القول بأنه فى المرحلة الأخيرة يعاد ضخ الأموال التى تم غسلها إلى الإقتصاد ـ المصدر مرة أخرى كأموال مشروعة المصدر ونبيلة الغاية[٤]

إلا أننا لا نتفق مع هذا الرأى فى تعميمه . إذ أن الأموال المهربة أى تلك التى تم تكوينها من مصادر غير مشروعة لا تعود كلها إلى أوطانها عادة حتى ولو بعد الغسيل كما أن الجزء الذى يعود ، نعتقد أنه لايعود فى شكل نقدى ، بل يأتى متخفيا فى شكل آخر

- وأنظر أيضا جريدة الأهرام ١٩٩٦/١/٢٦ .

[٣] إنظر فى ذلك ، البنك الأهلى ، مجلد :٤٩، عدد ٣، ١٩٩٦ ن د/حمدى عبدالعظيم ،١٩٩٧ . وعصام الترساوى ، مارس ١٩٩٧ : ٩ .

[٤] عصام الترساوى :٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سلعى أو خدمى ، وعن طريق طرف ثالث أو رابع يختلف - ربما - عن ذلك الذى أسهم فى تهريبه من داخل الإقتصاد . لذا فإننا نميل إلى الإعتقاد بأن خروج مثل هذه الأموال بشكل خسارة صافية للإقتصاد القومى .

وفى هذا ينبغى أن نؤكد على أن مفهوم غسيل الأموال ونطاقه ينبغى أن يتسع ليشمل الأموال المهربة من دول العالم الثالث والتى تجد مصدرها فى الفساد السياسى والإدارى ونهب الشركات والقروض بلا ضمان ، وألا يقف الأمر عند حد تلك المحصلة من مصادر غير شرعية والتى تعنى فى المقام الأول الدول الصناعية المتقدمة[٥] . وتبرز أهمية هذا التأكيد من إنتشار جرائم الفساد والإفساد فى هذه المجموعة من الدول ووصول بعض أولى الأمر إلى درجات كبيرة من الثراء فى حين تظل شعوبهم تعانى من الفقر والجوع والمرض من ناحية . ومن ناحية أخرى ، يكتسب التأكيد أهميته من ضرورة تفهم الدول الصناعية المتقدمة والتى تفتح صدورها قبل أبوابها لمثل هذه الأموال فى الوقت الذى تطالب فيه مكافحة الإتجار بالمخدرات فى الدول النامية لهذا الأمر.
هذا لأنه ببساطة إن لم تكن أموال الفساد محلا للقبول فى بنوك الدول المتقدمة وفروعها ماكان ليأخذ الكثير منها مجراه ومن ثم ما كانت لتعانى هذه الدول من الكم الهائل من المشاكل التى تعانى منها الأن .

ثانيا : خصائص عمليات غسيل الأموال :

من الطرح السابق لماهية غسيل الأموال يمكن إستخلاص عدد من الخصائص التى تميزها عن غيرها من الأنشطة المالية الأخرى والتى تؤثر على طبيعة تحركاتها وأهدافها وكذلك وجهتها النوعية والقطاعية .

من أهم هذه الخصائص :

١- أن غسيل الأموال تعد نشاطا مكملا لنشاط رئيسى سابق أسفر عن تحصيل كمية من الأموال وسواء أكان هذا النشاط مشروعا أوغير مشروع . إذ كما نوهنا سابقا ، عادة يتم الحصول على الأموال المراد غسيلها من أنشطة غيرمشروعة مثل الإتجاربالمخدرات،

---

[٥] لقتالانظار إلى هذا التأكيد أستاذنا العميد / محمد محى الدين عوض فى ندوة " غسيل الأموال وطرق مكافحتها " التى عقدت بالكويت أخيرا .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرشوة الإبتزاز ....إلخ. وقد تجد مصدرها فى أنشطة مشروعة قانونا ، لكن يريد أصحابها إخفاء مكاسبهم بعيدا عن عين القانون للتهرب من الإلتزامات التى يفرضها عليهم كالضرائب مثلا ، كما قد تجد هذه الأموال مصدرها فى أنشطة مشروعة فى ذاتها ولكنها تتم بالمخالفة للقانون حيث لا يتم الحصول على ترخيص لمزاولتها ، مثلما يوجد فى إقتصاد الظل والذى يقدر بأنه يشكل حوالى ٢٥٪ - ٣٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى على مستوى العالم وتكون الدخول غير المشروعة حوالى ٥٠٪ من الإقتصاد الخفى . هذا ويرجح أن مثل هذه الدخول بالإضافة إلى غيرها تسعى إلى الغسيل داخليا ودوليا[٦].

٢- تتسم عمليات غسيل الأموال بسرعة الإنتشار الجغرافى ، إذ بعد أن ظلت متركزة ليس فقط فى عدد محدود من الدول حيث تنتشر تجارة المخدرات والفساد ، بل أيضا فى أيدى عدد محدود من الأفراد المحترفين لها فى داخل الدولة الواحدة[٧]. بدأت فى الإنتشار لتضم عددا أكبر من الدول والأفراد . ومن أبرز سمات هذا التطور أن هذه العمليات لم تعد تقف عند حدود الدول الرأسمالية المتقدمة ، بل إمتدت لتشمل دولا متخلفة فى الجنوب ، فى جنوب شرق آسيا،وأمريكا اللاتينية وكذلك فى أفريقيا وهو ما يطلق عليه البعض بالثقب الأسود black hole . كما أصبحت دول شرق أوربا وجمهوريات الإتحاد السوفيتى السابق تحتل مكانة رائدة فى الجرائم والمافيا وكذلك غسيل الأموال ، خاصة فى ظل مرحلة التحول الإقتصادى التى تمر بها .

وتقدر المصادر المطلعة فى الولايات المتحدة أن ستين دولة منغمسة فى عمليات غسيل الأموال على مستوى العالم من خلال أفرادها ومؤسساتها المصرفية والمالية ...إلخ مع هذا تظل الدول المتقدمة خاصة الولايات المتحدة تأتى فى الطليعة بفارق كبير .

٣- يرتبط بما سبق خاصية أخرى وهى أن عمليات الغسيل لم تعد أحادية الجانب فى تحركاتها بل أصبحت تعمل فى الإتجاهين فى آن مع الإختلاف فى الأهمية النسبية لهذه التحركات والتى تتطور مع الوقت .

---

(٦) للمزيد إنظر : حمدى عبدالعظيم ، ١٩٩٧ : ١١٢ .

(٧) أنظر: محمد محى الدين عوض،مجلة الأمن والحياة عدد١٦٩ جمادآخر١٤١٧هـ ،Tanzi.4:1996

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن جهة أخرى ، أصبحت هذه الأموال تتحرك أفقيا عبر حدود الدول النامية ـ النامية أيضا . ولاشك أن ذلك يعنى أن عمليات الغسيل التى بدأت محلية أصبحت تكتسب أبعادا دولية مما يضفى على المشكلة تعقيدا وصعوبات خاصة عند محاولة تعقبها وكشفها ومواجهتها .

٤ـ تشهد عمليات غسيل الأموال تطورا كبيرا فى تكنيكها مدفوعة فى ذلك بالتزايد الكبير فى حجم الأموال والمتحصلات ، وكذلك بالتطور الكبير فى الوسائل التكنولوجية التى تستخدم فى نقل الأموال وتحويلها عبر الحدود . إذ بعد أن كان يتم اللجوء إلى إستخدام بعض هذه الأموال فى بناء مساجد أو التبرع لمدارس وجامعات فى الداخل ، أو الإيداع فى البنوك الوطنية أو شراء بعض العقارات ، أصبحت تحول الآن إلى عدة أنواع من النقد الأجنبى ، وتوزع على شراء المعادن الثمينة وتهريبها وشراء العقارات فى الخارج ، بل وصل التطور إلى مقايضة السفن والأسلحة بالمخدرات ذاتها وبشكل مباشر ثم بيع وتسويق هذه الأخيرة على أنها عمليات إقتصادية سليمة .

ونعتقد أن من أخطر صور التطور دخول الأموال المغسولة إلى عصب الإقتصاد من خلال الإنغماس فى البورصة وشراء الأسهم والسندات التى تنتقل بين أيدى كثيرة وربما من جنسيات مختلفة ومن ثم يتعذر كشفها ويختلط المال المشروع بغير المشروع ...إلخ.
ولاشك أن ذلك يخلف تأثيرا سيئا على الثقة فى السوق المالية مع ما يترتب على ذلك من آثار غير محمودة وممتدة على الإقتصاد[٨] .

٥ـ يرى البعض أن عمليات غسيل الأموال تتزايد مع تزايد النشاط الخاص وتحرير القطاعات الاقتصادية المختلفة ومايعنيه ذلك من تحرير المعاملات الاقتصادية والمعاملات المالية على إختلاف أشكالها . إذ يقول البنك الدولى فى تقريره ١٩٩٦ ، أن نمو القطاع الخاص يزداد معه إحتمال فتح مسالك جديدة للإجرام الخاص وما يؤدى إليه ذلك من غسيل للأموال [٩] .

---

(8) Quirk, F&D, March, 1996 : 8 .

(٩) البنك الدولى للتعمير والتنمية ، تقرير حول التنمية فى العالم ، ١٩٩٦ : ١٢٦ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦- يزداد الإتجاه إلى الغسيل الدولى للأموال مع إزدياد الإتجاه لتحرير التجارة العالمية ، إذ فى ظل هذا التحرير مع الميل للتحرير الداخلى يميل محترفو غسيل الأموال إلى نقلها عبر الحدود لتكون أكثر أمانا فى دول أخرى غير تلك التى مورست على أرضها الأعمال الإجرامية التى تحصلت عنها الأموال . لذا لاغرابة أن نجد أن بعض وسائل الإعلام الغربية أبدت تخوفها من إنتشار جرائم غسيل الأموال مع توحيد السوق الأوروبية ، وهو ذات التخوف الذى أبداه البعض فى الولايات المتحدة عند إقامة النافتا NAFTA .

٧- أن عمليات غسيل الأموال لاتتم - عادة - بواسطة مرتكبى الأعمال الإجرامية أو المتهربين من الإلتزامات القانونية ، بل يقوم بها خبراء على علم بقواعد الرقابة والإشراف فى الدول المختلفة ومايوجد بها من ثغرات يمكن النفاذ منها . كذلك فإن هؤلاء يكونون على علم بفرص التوظيف والأصول التى توفر الأمن والمأوى لهذه الأموال [١٠] .

ثالثاً : أسباب ودوافع غسيل الأموال :

تنتمى عمليات غسيل الأموال - كما يشير الجزء السابق - إلى عدة أنشطة مرتبطة وهى الإجرام المنظم ، الفساد الإدارى والسياسى والاقتصاد الخفى .

وتشكل الأموال المتحصلة من الأنشطة السابقة نوعا من التحركات الرأسمالية فى الداخل أو فى الخارج . إلا أن التساؤل هنا ، هل يمكن تفسير هذه التحركات - آخذين العلاقات السابقة فى الحسبان - وفقا للنظريات المفسرة للتحركات الرأسمالية خاصة بين الدول المختلفة ؟

هل يمكن تفسيرها وفقا لنظريات التفاوت فى معدلات العائد أو الأرباح من دولة لأخرى أو من نشاط لآخر ؟ أو وفقا لنظرية الأمبريالية الاقتصادية ؟ أو وفقا لنظرية المزايا الاحتكارية ؟ أو وفقا لنظرية Dunning المعروفة بالـ eclectic theory؟ أم تدخل فى إطار المنافسة الدولية على الأسواق العالمية ؟ أم حسب نظرية دورة حياة المنتج ؟ .... إلخ [١١].الواقع أن التحركات المالية بقصد الغسيل لا تدخل ضمن أى من هذه التنظيرات ومن ثم فهى تنتمى أكثر إلى إطار غير إقتصادى فى تفسيرها ، فهى تعد

---

(10) Tanzi, 1996 : 5 .

(11) أنظر فى ذلك وغيره رسالتنا للدكتوراه

Direct Foreign Investment, Transnational Corporations and the Transfer of Technology to EGYPT . Keele University, the U.K, 1986 .

(12) uirk,1996;15

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جريمة إقتصادية ومالية ومن ثم فإن الدافع الرئيسى لغسيل الأموال هو البحث عن ملجأ أو مأوى بقصد تطهيرها . لذا فهى تخلف آثار إقتصادية خطيرة على الإقتصادات التى تنتشر فيها .

ونعتقد أن هذا التحديد يعد هاما عند النظر والتحليل لآثارها الإقتصادية والإجتماعية ويمكننا أن نزعم أن التحركات الرأسمالية بقصد الغسيل تحركها عوامل وأسباب بعضها يتعلق بمصدرها وأهداف أصحابها ، والبعض الآخر يتعلق بالمؤسسات الوسيطة والبعض الثالث يتعلق بالسياسات الإقتصادية والتشريعية فى دول الإرسال ودول الإستقبال . ويمكننا أن نحلل هذه الأسباب والدوافع على النحو التالى .

١) البحث عن الأمان خشية المطاردة القانونية . وهذا يمثل ـ لا شك ـ دافعا أساسيا لمرتكبى الأعمال الإجرامية والفساد . إذ كلما إزدادت المتحصلات المتولدة عنها كلما قوى الدافع لغسيلها بصفة عامة وعبر الحدود بصفة خاصة .

وتشير الدراسات ـ فى هذا الصدد إلى التزايد الكبير فى الأنشطة الإجرامية التى تولد دخولا ضخمة لمن يعملون فيها مثل إنتاج المخدرات وتوزيعها ، التهريب التجارى وتجارة الأسلحة ....إلخ . إذ تزايدت تجارة المخدرات بشكل كبير بعد ١٩٧٤ خاصة فى الولايات المتحدة حيث إزدادت بستة أضعاف فى ١٩٧٣ ـ ١٩٩٠ مقابل زيادة أربعة أضعاف فى حجم الإستهلاك الكلى.[12] كما أعلن أنه تم ضبط ١٤ألف قضية مخدرات فى مصر فى عام واحد هو عام ١٩٩٤ [١٣] .

وتقدر بعض المصادر أن لوردات تجارة المخدرات تحقق أرباحا تصل معدلاتها إلى حوالى ٩٨٪ ولقد كشفت جريدة الفاينانشيال تايمز Financial Times، أن المحققين فى أنشطة المافيا فى صقلية صادروا حوالى ٦٤٠ مليون دولار فى هجوم مباغت على بعض هؤلاء التجار.(14)

وعلى المستوى الرسمى قدرت قوة العمل المالى FATF لمكافحة غسيل الأموال فى ١٩٨٩ أن أرباح مبيعات المخدرات الهروين والكوكايين بلغت حوالى ١٢٢ بليون

---

(١٣) حمدى عبدالعظيم ،١٩٩٦/١/٢٦

(14) *Tanzi,1996,2:3.*

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دولار فى الولايات المتحدة وأوربا فى العام ، وأن ٥٠-٧٠٪ من هذه العائدات تجد طريقها إلى الغسيل[١٥]

٢) المنافسة بين البنوك . يمكن تفسير عمليات غسيل البنوك - جزئيا - بالتسابق المحموم بين البنوك لجذب المزيد من العملاء ولرفع معدلات أرباحها . هذا خاصة وأن هذه المؤسسات تحصل على ليس فقط معدلات الفائدة المعروفة ولكن على عمولات تفوق الفائدة بكثير . ويشجع بعض موظفى البنوك هذا الإتجاه حيث أن ذلك يكفل لهم دخولا غير عادية . لذا فإن مثل هذه البنوك لا تعطى أهمية تذكر لطبيعة ومصدر هذه الأموال .

٣) يرى البعض أن الفساد أصبح أكثر إنتشارا فى مختلف الدول المتقدمة ، إلا أنها أكثر وقعا فى الأخيرة لضعف مواردها وشدة حاجتها للنقد الأجنبى ولغياب الديمقراطية فيها ، وترهل الدولة أو وجود ماأسماه " ميردال " بالدولة الرخوة . وعلى مستوى الفساد السياسى تتناقل وسائل الإعلام أن هناك شخصيات تأتى فى الصدارة فى هذا الصدد مثل : ماركوس (الفلبين)، شاه إيران (إيران) ، نوريجا (بنما) ، وه تاى وو (كوريا الجنوبية) ، موبوتوسيسيكو(زائير)[١٦] .

وعلى الجانب الآخر ، يلجأ محترفو غسيل الأموال إلى رشوة بعض ذوى النفوذ والإداريين فى الأجهزة ذات الصلة والذين يسهلون دخول الأموال بقصد الغسيل .

٤) وبعد إنتشار التهرب الضريبى وإنتشار القروض بلا ضمانات - سرقة أموال البنوك - من أهم المصادر والأسباب التى تزيد من حجم عمليات غسيل الأموال . فعلى سبيل المثال صرح أحد مسؤلى إدارة مكافحة التهرب الضريبى فى مصر أنه يوجد مئات من المليونيرات يتهربون من الضرائب . لذا لاعجب أن تعلن وزارة الداخلية المصرية أن مباحث التهرب الضريبى تمكنت من إعادة ٧-٨ مليارات من الجنيهات المصرية لخزينة الدولة[١٧] . والأكثر خطورة أن هناك إتجاها متزايدا نحو التهرب . والواقع أن هذه الجريمة تنتشر فى الدول النامية وتوجد كذلك فى الدول المتقدمة .

---

[١٥] إنظر فى ذلك: حمدى عبدالعظيم ، ٢٦ /١/١٩٩٦و Quirk ,1996 : 14:15

[١٦] حمدى عبدالعظيم،١٩٩٧: ١٣٣ -١٣٤ وإنظر جريدة الأهرام سلسلة مقالات عن الفساد الوظيفى نشرت فى مطلع هذا العام بدءا من ١٨/٢/١٩٩٧ .

[١٧] حمدى عبدالعظيم : ١٤٤-١٤٥ ، إنظر الأهرام الإقتصادى ٢٦/٥/١٩٩٧

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥) تباين التشريعات وقواعد الإشراف والرقابة بين الدول المختلفة مما يفتح المجال لوجود بعض الثغرات التى تستطيع أن تنفذ منها هذه الأموال ، خاصة وأنها تنفذ من قبل مجموعات من المحترفين [١٨].

٦) أكثر من هذا توجد بعض الدول التى تشجع عمليات غسيل الأموال والتى أعلنت صراحة أنها على إستعداد لتلقى الأموال المغسولة وتقدم لها التسهيلات الممكنة ، بل لاتفرض عليها الضرائب، وتعرف هذه بدول الجنات الضريبية Tax-havens فعلى سبيل

المثال تعد مدينة " ناسو" عاصمة جزر البهاما والتى لاتزيد عدد سكانها عن ٢٥٠ألف نسمة ويوجد بها حوالى أربعة آلاف بنك شبه متخصص فى تمويل تجارة السلاح ـ ٥٥٪ من أنشطتها ـ وتعد أهم مراكز لغسيل الأموال فى العالم . كما أن بعض هذه الدول ـ الجزر والتى لاتزيد عدد سكانها عن مائة ألف نسمة يوجد بها أكثر من ألف بنك وأن عددا كبيرا منها تخصص فى الأعمال غير المشروعة ، بل أن نسبة كبيرة من هذه البنوك مملوكة بالفعل لكبار محترفى هذه الأعمال[١٩] .

٧) يرى البعض أن الإتجاه نحو التحرير الإقتصادى محليا من خلال برامج الخصخصة وفى التعاملات مع العالم الخارجى يفسح المجال أمام التحركات الرأسمالية بقصد غسيل الأموال فى الداخل والخارج .

إذ إنعكست هذه الإتجاهات على تحرير السياسات النقدية إلى التسابق بين الدول النامية لجذب الإستثمارات ،وكذلك تحريرقواعد الأسواق المالية .

وفى هذا الصدد نجد أن الكثير من الدول خاصة النامية منها والتى تكون فى أشد الحاجة إلى النقد الأجنبى تتردد فى أن تضع التشريعات والضوابط لمواجهة الظاهرة المتزايدة خشية أن يكون ذلك متعارضا مع إتجاه الإقتصادات الرئيسية فى العالم وكذلك المؤسسات العالمية نحو تحرير تحركات رأس المال . بل أكثر من هذا تتسابق الدول فى منح الضمانات والحوافز من أجل جذب هذه الأموال دون أن تلقى بالا لمصدرها وطبيعتها ظنا منها أن ذلك يعد كافيا لتحقيق التنمية . وليس أدل على ذلك من قانون سرية

---

(18) Tanzi,1996 : 6 .

[١٩] جريدة الوطن العربى : ١٩٩٦/٥/٢١ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحسابات فى بعض الدول . ضعف الرقابة من البنوك المركزية ، عدم إعتبارها جريمة ، ضعف الرقابة والإشراف الجمركى .

وكذلك فإنه فى ظل الإتجاه نحو العولمة نجد أن الأشخاص الطبيعيين والمعنويين أصبحوا أكثر قدرة على نقل وتحويل كميات ضخمة من رأس المال من بلد لآخر دون عقبات أو تعقيدات كثيرة[٢٠] . وفى إطار التوحيد وإزالة القيود أمام السوق الأوربية علقت بعض وسائل الإعلام الأوربية قائلة أن :

" عام ١٩٩٢ ـ عام قيام الإتحاد الأوربى ـ يعنى أيضا قيام سوق موحدة للجريمة فمع إلغاء الجمارك والرقابة على الصرف فى الإتحاد الأوربىEconomic Union ستزدهر عملية غسيل الأموال مالم يتم سن قوانين جديدة [٢١] .

والواقع أن عرض أهم الدوافع والأسباب لتزايد غسيل الأموال وإنتشارها جغرافيا ونوعيا ، يعطى خلفية هامة تفيد عند التحليل لأهم آثارها الإقتصادية والإجتماعية ، كما سنرى فيما بعد . إلا أننا قبل البدء فى هذا التحليل نعتقد أنه من المفيد إلقاء الضوء على القنوات التى يخرج عبرها رأس المال نحو الخارج بقصد الغسيل والوسائل التى يسلكها فى ذلك .

رابعا : الآليات والقنوات :

لايجد محترفو غسيل الأموال مشكلة عند إخراج الأموال للخارج إذ توجد ـ فى الواقع ـ قنوات عديدة Plethora يسلكها رأس المال فى هروبه وتهريبه نحو الخارج بقصد الإختفاء بعيدا عن متناول أيدى القانون وسلطاته وليتم غسيله وتطهيره مما لحق به من عدم مشروعية . وتتفاوت القنوات والآليات بين البساطة الشديدة والتعقيد الكبير . ويعكس هذا التفاوت فى الواقع تفاوتا فى حجم الصفقات بين الصغير والكبير جدا وكذلك يعكس مدى التقدم التكنولوجى فىالوسائل المستخدمةومدى توافرها لدى القائمين بهذه العمليات . ـ ومن أبسط الطرق وأكثرها إنتشارا تهريب الأموال عن طريق الشيكات السياحية ، إستخدام تذاكر الطيران المفتوحة وبيعها والإحتفاظ بمقابلها فى الخارج ، إستخدام الحوالات المصرفية العادية أو الإلكترونية السريعة ، تهريب بعض المعادن النفيسة بكميات صغيرة وبيعها فى الخارج والإحتفاظ بأثمانها هناك ...إلخ[٢٢]

---

(20) Tanzi,1996: 1

(٢١) كوبرك ، ١٩٩٧ : ٧ .

(٢٢) حمدى عبدالعظيم ، ١٩٧٩ : ٣٤-٣٩ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ومن القنوات الأكثر إستخداما الإيداع المصرفى خاصة فى فروع البنوك الأجنبية التى تعمل فى الدول النامية . وتتراوح الودائع بين البسيط قليل الحجم والكبير الحجم .

كما تتم الودائع بشكل جماعى ويكون السحب منفردا أو العكس حيث يتم تجزئة الإيداع بين عدة أشخاص ثم تسحب من قبل شخص واحد أوعدد قليل وبأسماء مختلفة لأعادة تحويلها إلى شكل آخر من أشكال الإحتفاظ بالثروة .[٢٣]

وفى هذا الصدد تشير بعض الدراسات أن الجهاز المصرفى مازال يلعب دورا رئيسيا فى تحويل الأموال ونقلها بقصد الغسيل . وليس أدل على ذلك مارأيناه فى القسم السابق من تخصص بنوك البهاما فى غسيل الأموال . كما أن بنوك بعض الدول المتقدمة ذاتها تشترك فى هذه العمليات على نطاق واسع إذ أنشأ بعض هذه البنوك - طبقا Naylor - أقسام صيرفة خاصة لإغراء وإغواء أموال المستثمرين الأثرياء من الدول الأخرى . ومن أشهر البنوك التى لعبت دورا هاما فى ذلك : بنك الإعتماد والتجارة المنهار - بنك أوف أمريكا - مانو فكتشرزها نوفر بنك - كروكر ناشيونال - سيتى بنك - كيمكل بنك - بنك أوف نيو إنجلاند - بنك ناشيونال دى باريس[٢٤] ...إلخ .

ويذكر " روبرت باوس " أن ٨٠٪ من الأموال القذرة الناتجة عن مبيعات المخدرات.تمر عبر الجهاز المصرفى فى الولايات المتحدة - أكبر سوق فى العالم بفارق كبير . ويضيف أن كبار المصرفيين الراغبين فى جذب أكبر كميات من الودائع لعبوا دورا هاما فى ذلك.وأضاف كذلك أن النسبة الباقية كانت تتحرك بواسطة المصارف السويسرية والإيطالية فى حين كان يتم غسيل البعض منها بواسطة محلات المجوهرات والمعادن النفيسة[٢٥] .

---

[٢٣] اللواء / محمد عباس منصور، نائب رئيس الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات بالأمم المتحدة ، حديث فى جريدة الأهرام : ١٩٩٥/١٢/٢٦ .

[٢٤] إنظر مقال الأهرام الإقتصادى" لعبة الأموال القذرة " : ١٩٩٥/٦/٢٦ أخبار الحوادث ١٩٩٥/١٢/٧ وحمدى عبدالعظيم ، ١٩٩٧ : ٤٥ ، ٤٧ .

- روبرت باوس - عميل سابق للمخابرات الأمريكية وكان يشغل منصبا فى وزارة الخزانة الأمريكية يتعلق بغسيل الأموال . وصاحب كتاب "غسيل الأموال القذرة" مذكور فى الأهرام الإقتصادى المرجع السابق.

[٢٥] الأهرام الإقتصادى ، مرجع سابق .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويمكن توقع أن تزداد أهمية آلية البنوك فى الدول النامية خاصة تلك التى تتسابق من أجل جذب الودائع - فى إطار المنافسة الدولية - بغض النظر عن مصدرها - بل أكثر من هذا المصدريعمد بعضها إلى سن ما يعرف بتشريعات سرية الحسابات فى الوقت الذى أصبحت فيه مثل هذه التشريعات محل دراسة فى الدول المتقدمة .

- كما أنه فى مجال تهريب الأموال ، أخذت المسألة بعدا هاما وخطيرا من خلال إنشاء شركات متخصصة عملها الرئيسى هو التهريب ، وتعرف باسم الشركات ، ghost companies . والواقع أن هذه الشركات تلعب دورا مزدوجا وخطيرا فى هذا المجال .

فأولا ، تقوم باستثمار الأموال غير المشروعة نيابة عن أصحابها فى العقارات والأراضى والمشروعات المختلفة من خلال فتح حسابات فى البنوك العاملة فى الدول التى تروج فيها تجارة المخدرات . ويقوم هؤلاء بوضع متحصلاتهم فى هذه الحسابات وتقوم الشركة بدورها بنقلها إلى الخارج أو إستثمارها بالشكل الذى تراه محققا للغرض وهو تطهيرها حتى يسهل التعامل بها بعد ذلك . ولكى يضمن هؤلاء الإستمرار فى أنشطتهم المشروعة وغير المشروعة يحررون عقود إفتراض من هذه الشركات يحصلون بموجبها على بعض المبالغ لهذه الأغراض .

وثانيا ، تقوم هذه الشركات بالنقل المباشر للأموال من الدول النامية فرجل الأعمال الشهير Bernie Cornfeild كون إمبراطورية تعمل فى هذا المجال تسمى "IOS" Investors Overseas services وتمارس هذه الإمبراطورية عملها إعتمادا على ما تمتلكه من مئات المكاتب والفروع والعديد من البنوك فى العديد من الدول . أكثر من هذا تمتلك أسطولا من الطائرات الصغيرة التى تستخدم فى تهريب الأموال من دول مثل شيلى ، بيرو ، الأرجنتين ، وغيرها من الدول الأخرى[٢٦]

---

(٢٦) *R .J .Naylor,1987;32-33-328 .*

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ومن الوسائل كذلك ، تهريب المعادن الثمينة والأعمال الفنية وبيعها والإحتفاظ بالأموال فى الخارج . فعلى سبيل المثال ، شهدت تركيا تهريبا للذهب تراوح بين ٦٠ - ٧٠ طنا خلال الفترة من ٨٠ - ١٩٨٣ ولقد حدث نفس الأمر فى دول عديدة فى أفريقيا كأثيوبيا ، إفريقيا الوسطى ، زائير (الكونغو الديمقراطية الآن) ، الفلبين وكثير من دول أمريكا الجنوبية [٢٧] .

- كما تم تهريب الأموال من خلال تهريب السلع ذاتها خاصة تلك التى تمثل أهمية محورية لبعض الدول كالبترول مثلا أو القمح فى بعض الدول من خلال المافيا ، إذ تم كشف النقاب عن وجود بعض العصابات - بالتعاون مع بعض النافذين فى الحكم - التى تمكنت من تهريب بعض هذه السلع وبيعها والإحتفاظ بقيمتها فى الخارج .

- ويعد أسلوب الإحتيال فى التجارة الدولية من الأساليب الشائعة الإستعمال كذلك. ويخلص ميكاتزم هذه الوسيلة فى لجوء المحتالين إلى خفض قيمة فاتورة الصادرات على غير الحقيقة والإحتفاظ بالفارق فى الخارج ، ويفعلون العكس بالنسبة للواردات حيث يميلون إلى تضخيم فاتورة الواردات - على غير الحقيقة كذلك - لتحويل مبالغ باهظة والإحتفاظ بالفارق أيضا فى الخارج وهكذا . وفى نيجيريا على سبيل المثال ، قدر أن هذا الأسلوب أدى إلى تهريب حوالى ١٤،٢ بليون دولار(٨ بليون بالنسبة للصادرات +٦،٢ بليون للواردات) ، كما أعلن فى ١٩٨٥ أن حوالى خمس واردات هذا البلد نفسه قد قدرت بأكثر من قيمتها . ويحدث الأمر نفسه فى دول عديدة مثل كولومبيا والأكوادور وغيرها .[٢٨]

- وبالإضافة إلى الوسائل السابقة يلجأ لموردات المخدرات ، وغيرهم إلى شراء الشركات المفلسة أو المتعثرة فى إطار برامج التحول الإقتصادى أو بدونها ، ثم سرعان ما تتحول إلى شركات رابحة وذلك بعد إدخال أموال المخدرات فيها . ويحرص هؤلاء على الإلتزام بكل ما يفرض على هذه الشركات من أعباء مالية حتى لا يتعرض لهم أو يقترب منهم أحد . والواقع أن مثل هذه المنشآت تتخذ ستارا لممارسة غسيل الأموال وتوظيف

---

[٢٧] *Ibl Ajayi, 1992, mentioned in:E.A. Abdel-khalek,1993:20-21*

[٢٨] *Ibi Ajayai,1992*

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بعض الآليات السابق الإشارة إليها مثل : تحويل النقد الأجنبى بقصد الإستيراد ، الإحتيال فى التجارة الدولية ..إلخ

- وتلعب شركات الصرافة دورا هاما فى نقل الأموال إلى حسابات - فى الدول التى تسمح بذلك - فى البنوك فى الخارج ، ثم يلجأ أصحابها للإقتراض من هذه البنوك للإستثمار فى ممارسة أنشطتهم ، دون أى مشكلة ، ثم يعودون ويسددوا القروض بالإضافة إلى فوائدها وهكذا تستمر هذه العملية .

- وينبغى أن تشير إلى وسيلة هامة وخطيرة نتوقع أن يزداد اللجوء إليها فى السنوات القادمة . وهذه الوسيلة هى غسيل الأموال من خلال السوق المالية ، أى من خلال شراء الأسهم والسندات وغيرهما من المشتقاتderivatives التى أصبحت تزخر بها هذه الأسواق خاصة فى الدول المتقدمة واللجوء إلى هذه الوسيلة يزيد المشكلة تعقيدا ويجعلها - فى ذات الوقت - أيسر على محترفى عمليات الغسيل حيث تنتقل هذه الأوراق من يد إلى يد بسرعة كبيرة فى داخل الإقتصاد وفى خارجه لعدة مرات ، ثم يعاد إستخدام وتوظيف مقابلها فى مجالات أخرى[٢٩] . وتنتشر هذه الوسيلة فى السوق الأمريكية حيث قدر مجلس الشيوخ الأمريكى فى تقرير له عام ١٩٩٢ أن حجم هذه العمليات تجاوز المائة مليار دولار .

ولعل نمو هذه الآلية يعود إلى :

- رغبة محترفى غسيل الأموال فى تنويع القنوات وإحداث إرتباك فى عمليات المتابعة والمطاردة إن وجدت ، هذا خاصة وأن هذه الآلية تضفى تعقيدات كبيرة فى هذا الشأن .

- زيادة التركيز على أهمية السوق المالية فى كثير من الدول النامية وتشجيعها بمنحها الإعفاءات الضريبية ، وعدم التشدد فى شروط التعامل فيها وإدماجها فى السوق المالية العالمية بقصد جذب رأس المال الأجنبى .

---

[٢٩] إنظر فى ذلك وغيره . Quirk, 1996 : 5 - 6 وإنظر كذلك فى مجال تهريب الأموال : رمزى زكى ، ١٩٨٧ : ١٧٩ : ١٨٠ وبحثنا : Capital flight, 1993 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- يرى البعض - ولقد نوهنا إلى ذلك سابقا - أن البورصة قد تكون الطريق للنفاذ إلى بعض الأصول الهامة فى بعض الإقتصادات وإخضاعها لسيطرة المتعاملين وإستخدامها كمحطات إنطلاق مستقبلية من خلال الآليات السابقة [٣٠] .

مما سبق نخلص إلى القول أن محترفى تهريب الأموال بقصد الغسيل لا تعوزهم الوسيلة ولا المساعدين لهم . إذ تتعدد الآليات والقنوات التى يمكنهم النفاذ منها ، بل يمكن إستخدام أكثر من وسيلة فى أن ذلك ولاشك يمارس تأثيرا خطيرا على الإقتصادات التى يخرج منها هذا المال خاصة الدول النامية .

خامسا : الحجم :

تواجه مسألة تقدير الأموال غير المشروعة التى يتم نقلها أو تحويلها بقصد الغسيل بعض الصعوبات ، وتنبع هذه الصعوبات من الطبيعة الخاصة لهذه الأموال وهى أنها متحصلة من أفعال إجرامية ، أو فساد سياسى وإدارى وأنها تحاط بسرية وحذر كاملين فى تحركاتها ، بل يتم التمويه المتعمد على هذه التحركات . ومع ذلك وجدت بعض الإجتهادات التقريبية لتقدير هذا الحجم ومن ثم قد تختلف هذه التقديرات من مصدر لآخر حسب مفهومه لغسيل الأموال وكذلك حسب الأسس التى يبنى عليها التقدير ومدى الإحاطة بحجم الأعمال الإجرامية أو أنشطة الإقتصاد الخفى التى تعد مصدرا لهذه الأموال .

ومع ما سبق ، قد يكون من المفيد أن نعرض بعض هذه المحاولات حتى تكتمل الصورة عن هذه الممارسات سيئة السمعة والأثر :-

- قدرت الأمم المتحدة وقوة العمل المالى لمكافحة غسيل الأموال فى تقرير لها أن حجم الأموال التى يتم غسلها سنويا يتراوح بين ٣٠٠ - ٥٠٠ بليون دولار أمريكى على مستوى الدول الصناعية ، وهو رقم يقترب من التقديرات الأمريكية فى هذا المجال[31]

إلا أن التقرير السابق يلاحظ عليه :-

- أنه لا يشمل سوى غسيل الأموال على مستوى الدول الصناعية ولم يتطرق إلى الدول النامية - ولا إقتصادات التحول فى شرق أوربا ووسط آسيا وهى التى تشهد نموا متزايدا فى مثل هذه الأنشطة . ففى دول شرق أوربا تنتشر الدخول غير المشروعة بشكل

---

[٣٠] حمدى عبدالعظيم ، ١٩٩٧ : ٤٥ .

[٣١] *Quirk , 1996 :15 -16 .*

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كبير لدرجة أن البعض يقدرها ب ٥٠٪ منحجم الإقتصادات القومية فى ١٩٩٤ مقابل ٢٥٪ فى ١٩٩١ [٣٢].

- أن التقرير لم يشر إلى غسيل الأموال المتحصلة من مصادر غير تجارة المخدرات وهى عديدة على نحو ما رأينا سابقا ، فمن ناحية ، يذكر أن التهريب الضريبى يشكل حوالى ٢،٥٪ من التاتج القومى الأمريكى فى ١٩٩٢ ، أى مايعادل حوالى ١٣٠ مليار دولار . وإذا كانت الدراسات تشير أن حوالى ٥٠٪ - ٧٠٪ من هذه الأموال يتم غسيلها فهذا يعنى أن هناك إحتمال لغسيل ٧٨ مليار دولار فى المتوسط . هذا من ناحية.[٣٣]

ومن ناحية أخرى ، يوجد تداخل كبير - كما أشرنا سابقا - بين الإقتصاد الخفى وعمليات غسيل الأموال . إذ تكشف بعض الدراسات أن حوالى ٥٠٪ فى المتوسط من الدخل الذى يتولد فى هذا الإقتصاد يعد دخلا غير مشروع ويذهب إلى غسيل الأموال . ولقد وجد فى ١٩٩٥ أنه على مستوى الدول النامية تأتى الهند فى طليعة الدول التى يزداد فيه الدخل غير المشروع الدخل القومى حيث تتراوح النسبة من ١٤ - ١٩،٢٪ ١٥ فى حين تعد اليابان الأقل فى العالم بنسبة ١ - ١،٤٪ من الدخل القومى - هذا بينما تبلغ النسبة فى الولايات المتحدة ٨،٤٪ وهى ماتقابل ٤٧١،٣ مليار دولار فى ١٩٩١ وإيطاليا ٧،٥٪ و٨٦،٣ مليار دولار فى ١٩٩١ ، ألمانيا ٢،٦٪ و٤١ مليار دولار فى ١٩٩١ واليابان ١،٢٪ و٤٠،٣ مليار فى ذات العام ، ثم تأتى كندا وإنجلترا وفرنسا ...إلخ . وبإضافة هذه التقديرا إلى أموال المخدرات نجد أن الرقم السابق المذكورسيتضخم كثيرا [٣٤] .

ويمكننا ذكر بعض الأمثلة التى تشكل مؤشرات فى هذا الصدد:

- فى ١٩٨٥ إكتشفت سلطات باراجواى أن بنوكها وشركات الأموال فيها ضالعة فى جرائم إحتيال فى تجارة الواردات الخاصة بها بنسبة ٢٠٪ وهو ما يقدر بعدة مليارات

---

[٣٢] حمدى عبدالعظيم : ٢٥ ، الأهرام الإقتصادى ، ١٩٩٥/٦/٢٦ : ٢٤ .

[٣٣] Quirk < 1996 : 16 .

[٣٤] حمدى عبدالعظيم ، مرجع سابق : ٢٥ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الأرجنتين كانت تفقد حوالى ١،٢ بليون دولار سنويا بسبب تهريب القمح للتهرب من دفع الضرائب والبرازيل تخسر حوالى ٢٥٠ مليونا لتهريب البن .

- خسرت نيجيريا حوالى ٢٠٪ سنويا من إيرادات تجارة بترولها خلال الفترة ٧٥-١٩٨٣ [٣٥] .

- أضف إلى ذلك تقارير البنك الدولى وتقارير بنك التسويات الدولية عن حجم الأموال الهاربة إلى الخارج من دول أمريكا اللاتينية والمودعة بأسماء أشخاص والتى قدرها ب٥٠ بليون دولار خلال الخمس سنوات فقط ٧٨ - ١٩٨٣[٣٦]. السويسرية أن ٧٠ بليون دولار من هذه الأموال تعزى مباشرة إلى الفساد السياسى فى الدول النامية .[٣٧]

وبالنسبة لمصر، فإن ماقيل عن الصعوبات المتعلقة بالتقدير يصدق عليها أيضا . لذا فإن حجم غسيل الأموال فيها لايعدو أن يكون مؤشرات تقريبية حول تطور المسألة .

- فبالنسبة لغسيل أموال المخدرات من المعروف أن مصر تعد - أساسا - بلد توزيع وليست بلد إنتاج ، كما تكاد تتفق التقديرات على حجم تجارة المخدرات يبلغ حوالى

ثلاثة مليارات من الجنيهات ، وبتطبيق قاعدة أن ٧٠٪ من هذه الأموال يذهب للغسيل ، فإن هذا يعنى أن حجم الغسيل من هذا المصدر يقدر بحوالى ٢،١ مليار جنيه .

- كما أن مصر تشهد نموا متزايدا لإقتصاد الظل ونظرا لأن نسبة كبيرة من دخول هذا القطاع تعد غير مشروعة وتذهب إلى غسيل الأموال ، فإن البعض يرى أن حجم هذه العمليات إزداد من ١،٧ مليار جنيه إلى ٩،٨ مليار جنيه فى ١٩٩٤ وبمعدل نمو ٥٣٪ .

- ولعل الأرقام التى تعزى لشركات توظيف الأموال تهريبها نحو الخارج تفيد فى هذا المجال . إذ ذكرت بعض المصادر الصحفية أن جملة الأموال التى هربها الريان خارج مصر خلال فترة الحظر التى نص عليها القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ والتى إمتدت من ١٩٨٨/٦/١٠ إلى ١٩٨٨/١١/٩ أى فترة خمسة أشهر بلغت ١٢٥ مليون دولار ونصف مليون مارك ألمانى . وتقدر ثروة الريان فى الخارج بعدة عشرات من الملايين .

---

[٣٥] *Naylor,1987 :329-338.*

[٣٦] *إنظر تقارير البنك الدولى ، ١٩٨٥ ، ١٩٩١ .*

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هـــــذا ضافة إلى الأموال التى تم تهريبها داخل مصر خلال فترة الحظر والتى تقارب المليار جنيه مصرى .[٣٨]

أيا كان الأمر رغم الصعوبات التى تواجه عملية تقدير حجم الأموال المغسولة ألا أنه يوجد إتفاق عام على أن هذه الظاهرة إستفحل أمرها وبلغت أحجاما كبيرة لم يعد من الجائز التهاون بشأنها . لذا نجد أن الحكومات على أعلى مستوياتها والمنظمات الإقليمية والدولية تدق نواقيس الخطر منها ـ لذا فإن القسم التالى سيسعى مجتهدا لتحليل الآثار الإقتصادية والإجتماعية لهذه العمليات على الإقتصادات المعنية .

سادسا : الآثار الإقتصادية والإجتماعية لغسيل الأموال :

لا يوجد فى الواقع ـ أدب إقتصادى يعالج ماتخلفه ممارسات غسيل الأموال من آثار على الإقتصادات التى تنتشر فيها . هذا رغم خطورة هذه الآثار وتحذير الهيئات والمنظمات الدولية منها . إذ تكاد عمليات غسيل الأموال تشكل موضوعا دائما على مائدة المؤتمرات الدولية خاصة تلك التى تعقدها الدول السبع الكبار فى العالم ، كما حدث فى قمة ١٩٨٩ وقمة ١٩٩٥[٣٩]. والواقع أن هذا الإهتمام على هذا المستوى لا ينشأ من فراغ ، بل تسنده إعتبارات الأمن القومى الإقتصادى والإجتماعى فى هذه البلدان . لذا ذهب البعض لوصف هذه الممارسات بأنها أخطر جرائم العصر بالمعنى الإقتصادى ، والإجتماعى والأمنى بل وحتى السياسى .

ونظرا لأن عمليات غسيل الأموال أصبحت تشكل خطرا حقيقيا ـ حسب تقارير الأمم المتحدة ـ على كثير من الإقتصادات، خاصة الدول النامية ، فإننا سنقصر محاولة تحليلنا لآثارها على الجانب الإقتصادى والإجتماعى لها بإعتبارهما متلازمين فى هذا الخصوص .

ويلاحظ أن ممارسة هذا النوع من النشاط قد يتم فى الداخل وقد يتجاوز الحدود إلى الخارج وفيما يتعلق بالعمليات التى تتم عبر الحدود ، فإنها تختلف آثارها عند خروج رأس المال وكذلك عند دخوله . حيث أن الدول التى تتلقى الأموال للغسيل تخرج منها الأموال للغرض ذاته أو يعود ماخرج منها فى المقام الأول .

---

[٣٧] *Naylor,1987 : 232 .*

[٣٨] *جريدة الوطن العربى ، ١٩٩٦/٥/٢١ .*

[٣٩] *الأهرام الإقتصادى ١٩٩٦/٢/٢٦ ، ١٩٩٥/٦/٢٦.*

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأيا كان الأمر سنعالج هذه التحركات فى إطار متداخل ومترابط فى إطار المحددات الآتية :

١) يختلف التأثير حسب القطاع الذى تذهب إليه هذه الأموال فى حالة دخولها ، هل تذهب إلى مجالات الإستثمار الحقيقى زراعة وصناعة ؟ أم تظل فى صورة ودائع ؟ أم تذهب إلى السوق المالية ؟ أى هل تتحول إلى إستثمارات حقيقية أم تظل فى صورة تدفقات نقدية تجعل المضاربة غايتها بقصد تسهيل تحركها وتحويلها من شكل لآخر - عن طريق الوسطاء؟

وهل سيكون السلوك فى هذا الصدد هو نفسه فى الدول المتخلفة والدول المتقدمة؟ والواقع أن التوجه هنا يكون محكوما بمصدر هذه الأموال وأهدافها .

٢) يختلف مدى تأثير عمليات الغسيل حسب مصدر الأموال - هل هى ناشئة من الإتجار بالمخدرات ، الرشوة وإستغلال النفوذ ؟ أم من الفساد السياسى والإدارى ونهب المال العام والشركات الوطنية ، هل من التهرب الضريبى ؟

٣) كذلك يختلف مدى التأثير حسب الأموال المراد غسيلها فى حالة الخروج وكذلك الدخول والعبرة فى النهاية بالأثر الصافى لهذه التحركات . إذ أن تحرك كميات ضخمة من الأموال عبر الحدود تترك تأثيرا محسوسا على المتغيرات الإقتصادية والجزئية فى الإقتصاد على خلاف الكميات المالية صغيرة الحجم من الناحية المطلقة .
والحجم قد يكون نسبيا كذلك أى حجم التدفقات المالية بالنسبة للناتج القومى، الصادرات والواردات ، حجم الإدخار ، المديونية ...إلخ .

٤) يتوقف مدى التأثير على درجة التطور الإقتصادى والإجتماعى . إذ يختلف بالنسبة للدول المتقدمة والغنية عنه بالنسبة للدول النامية والفقيرة .

٥) يعتمد مدى التأثير على طبيعة السياسات الإقتصادية والتجارية التى تتبعها الدولة فىالداخل ومع الخارج خاصة بالنسبة لتحركات رأس المال والإستثمارات الأجنبية .

٦) يتوقف مدى التأثير على الأوضاع القانونية والتنظيمية السائدة فى دولة ما بالنسبة لعمليات الغسيل . أى هل تعتبره جريمة أم لا ؟

٧) يتوقف على كون الدولة دولة مصدر ، أى الدولة التى تمارس فيها الأعمال الإجرامية كتلك التى تشتهر بزراعة المخدرات مثلا ، أم دولة توزيع أى السوق التى تروج فيها التجارة كسوق الدول الصناعية ، أم علاقة الدولة تدور - أساسا - حول تلقى الأموال بقصد الغسيل بشكل أو آخر ، كما هو الحال فى دول البهاما والكاريبى .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٨) كما يؤثر طول المدة التى يستغرقها غسيل الأموال على مدى ماتخلفه من آثار .

٩) وينبغى أن تدرك فى النهاية أن غسيل الأموال يمارس تأثيرا مضاعفا multiplicative وليس أثر تراكمى فقط addititive .

إذ أن تأثير غسيل الأموال يعتمد على حجم الأفعال غير المشروعة X أنواع الأفعال غير المشروعة X حجم الأموال المهربة نحو الخارج X حجم الأفعال غير المشروعة مرة أخرى .

وبأخذ العوامل السابقة فى الحسبان يمارس غسيل الأموال تأثيره على الإقتصاد القومى من خلال ممارسة التأثير على المتغيرات الإقتصادية الكلية ، مثل الإستثمار ، الإدخار ، سعر الصرف وسعر الفائدة ، الإيرادات العامة للدولة ، ميزان المدفوعات والصدادرات والواردات المديونية الدولية،المنافسة الدولية السياسية الإقتصادية ذاتها ..إلخ.

كما يؤثرعلى التوازن الإجتماعىوإنتشارالأنشطة الإجرامية والتى تؤثر بدورها على الإقتصاد .

(أ) غسيل الأموال والإدخار والإستثمار

تؤثر عمليات غسيل الأموال على الإدخار والإستثمار من عدة جوانب : حجم الإدخار وحجم الإستثمار ، هيكل الإستثمار والإستقرار الإقتصادى والإجتماعى وطبيعة القيم السائدة فى العمل والإنتاج فى الإقتصاد بصفة عامة .

- يعد خروج رأس المال تسربا leakage لجزء من الناتج المحلى الإجمالى ومن ثم يرتب عدة مضاعفات خطيرة ، إذا أخذنا فى الحسبان ما سبق أن أبديناه من ملاحظات عن طبيعة هذا المال . ويصبح التأثير - لاشك - أكثر خطورة وأعمق تأثيرا بالنسبة للدول النامية التى تعانى بالفعل من نقص فى الموارد المالية من النقد الأجنبى .

إذ أنه مما لاشك فيه يؤدى خروج رأس المال إلى نقص الأموال التى يمكن أن تستغل فى الإستثمار . فالطلب على النقد الأجنبى لتحويل المتحصلات إلى الخارج يعنى تزاحم الطلب على المعروض من هذا النقد - وهو بطبيعة الحال محدود - بين راغبى الإستثمار الحقيقى وبين راغبى نقل الأموال لغسيلها فى الخارج . وهنا ينشأ نوع من التنافس الشديد والذى يعتمد على القوة النسبية لشقى الطلب بالنسبة للمعروض وكذلك على السياسة النقدية المتبعة هل تنزع نحو التحرر أم التقييد . إذا إزداد حجم التنافس فى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ظل سياسة نقدية مقيدة نجد أن محترفى العمليات الإجرامية قد يكسبون جولة المنافسة لأنهم يخلقون السوق السوداء بأن يلجأوا إلى حائزى النقد الأجنبى من القطاع العائلى بشكل مباشر أو حتى إفساد بعض العاملين فى الأجهزة التى تتعامل فى النقد الأجنبى كالمصارف العام منها والخاص . ولايعنى راغبو الغسيل كثيرا بالسعر الذى يدفعونه فى مقابل الحصول على النقد الأجنبى ، لأن معدلات أرباحهم تكون مرتفعة كثيرا مقارنة بالثمن الذى يدفعونه فى مقابل الحصول على النقد الأجنبى. وفىالمقابل نجد أن حظ القنوات الرسمية فى الحصول على النقد الأجنبى يكون قليلا نظرا لأن أسعار الفائدة محددة ويصعب تحريكها سوى بناءا على إعتبارات إقتصادية وهذه بدورها قد لاتبرر رفع سعر الصرف للعملة الأجنبية . وكذلك نجد أن طبقة المستثمرين لا تستطيع مجاراة وسطاء الغسيل حيث أن ما أسماه كينز بالكفاءة الحدية لرأس المال قد لاتبرر زيادة المقابل للعملة من جهة أو حتى دفع سعر الفائدة أكثر إرتفاعا من جهة أخرى فقد يصبح الإستثمار خاسرا فى هذه الحالة .

بناء على ذلك يمكن القول أن جزءا هاما من النقد الأجنبى المحتمل إستخدامه وتوظيفه بشكل بناء قد يساء إستخدامه ، هذا من جهة .

ومن ناحية ثانية . ماذا يمكن أن نتوقعه من قبل المستثمرين الجادين ؟ ألا يمكن أن يسبب ذلك إحباطا وتعويقا لهم كما قد يدفعهم إما إلى توظيف أموالهم فى الخارج ويصبح الكل متجها نحو الخارج كالقطيع الذى يتحرك بدافع الغريزة herds intrinsic بحثا عن الأمان وكذلك الربح . هذا يضاف إلى التهريب للأغراض غير المشروعة وللأموال المحصلة من مصادر غير مشروعة ـ أو البحث عن مجالات إستثمار سريعة العائد فى الأجل القصير وقليلة المخاطرة كالإستيراد والتصدير ، مكاتب السياحة وتشغيل العمالة ، الإتجار فى العملة ـ وغير ذلك من الأنشطة غير الإنتاجية . بإيجاز يؤدى غسيل الأموال وما يرتبط به من أنشطة إلى سوء تخصيص الموارد من مجالات الإستثمار الجيد والذى تحتاجه الإقتصادات المختلفة بالفعل إلى المجالات التى لا تحتاجها هذه الإقتصادات أو على الأقل لا تحتل مرتبة عليا على سلم أولوياتها .[٤٠] هذا فضلا عن تنامى هذا النوع من النشاط يؤدى إلى إعلاء قيم هابطة فى مجال الإستثمار على حساب قيم الجدية والمثابرة والصبر وهذا لايكون فى صالح الإقتصاد خاصة على الأجل الطويل .

---

[٤٠] للمزيد أنظر *Quirk, 1996, 18.*

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن ناحية ثالثة، يرى البعض أن غسيل الأموال يؤدى إلى تحويل الأموال من كبار المدخرين أو أكثر الفئات الإجتماعية إقبالا على الإدخار فى الإقتصاد الوطنى إلى الفئات الأقل إقبالا على ذلك ، هذا خاصة وأن الفئة الأخيرة تنزع دائما إلى تحويل أموالها إلى الخارج أو على الأقل تحويلها إلى عملات أخرى والإحتفاظ بها فى المصارف المحلية أو فروع المصارف الأجنبية . كما قد تلجأ طائفة ثالثة ، إلى شراء العقارات بمختلف أشكالها لا بقصد تنمية الإستثمار فى هذا القطاع ولكن بقصد المضاربة على أسعارها . ولا يخفى أن ذلك أدى إلى إرتفاع أسعار العقارات خاصة الأراضى الفضاء فى كثير من الدول مما شكل أحد أهم عقبات الإستثمار العقارى ، كما أدى ذلك إلى إستعمال مشاكل عديدة تتعلق بقطاع الإسكان حتى رغم توافر بعض وحداته نظرا لإرتفاع أثمانها .

من ناحية رابعة ، يعوق غسيل الأموال عملية الإستثمار من خلال إفساد المناخ الإستثمارى ذاته ، إذ أن هذا المناخ عبارة عن توليفة من مجموعة من العوامل الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والقانونية تعمل على زرع الثقة وتوفير الإستقرار الذى يشجع الإستثمار ويدفع إليه . وغسيل الأموال يقوض كل ذلك من خلال زعزعة الإستقرار الإقتصادى والسياسى والإجتماعى وكذلك يفقد القانون هيبته وإحترامه وقد يدفع ذلك الحكومات إلى تغييره أوالتشدد فيه ...إلخ ، مما يشوش على مناخ الإستثمار . كما أن عمليات الغسيل تشجع على إرتكاب الجريمة من خلال ما توفره لها من التمويل اللازم وبكميات كبيرة وهو مايعرف بالتغذية المرتدة back feeding . وقد يكون من المفيد أن تشير أن الكثير من هذه الجرائم يكون المجنى عليهم فيها من كبار رجال الأعمال والبنوك الذين يتعرضون للإختطاف ، التهديد وربما القتل، وكل ذلك يضعف الثقة فى الإقتصاد كما سنرى فيما بعد .

من ناحية خامسة ، إن خروج الأموال المتحصلة من أغراض غير مشروعة يبلغ فى تأثيره أضعافا مضاعفة لخروج الأموال المحصلة من أنشطة إقتصادية مشروعة . فالأخيرة تعنى أنها وظفت فى خدمة الإقتصاد وأسهمت فى إشباع جزء من الحاجات المجتمعية ومواجهة طلب شريحة من أبناء المجتمع وخلقت فرص عمل من مستويات مختلفة . إلا أن الأموال المحصلة من رشوة ، فساد سياسى وإدارى تعنى أنها محصلة من أنشطة أضرت بالمجتمع كما فى الرشوة وإستغلال النفوذ ، كماحرمت المجتمع حتى من توظيف رأسماله توظيفا سليما . وتزداد المشكلة عمقا إذا كان النقد الأجنبى الذى يتم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تهريبه نحو الخارج بقصد الغسيل تم الحصول عليه من قروض دولية . إذ فى الوقت الذى يرتب فيه عبئا على الإقتصاد لا يستفيد منه بل يحرم منه بالكامل .

ومن ناحية سادسة ، أن خروج الأموال بقصد الغسيل خاصة تلك المحصلة من أنشطة غير مشروعة لايعنى نقص الإدخار والإستثمار فقط ، بل يعنى أكثر من ذلك حيث يحرم الإقتصاد من التفاعل الذى يحدثه عاملا المضاعف والمعجل فى داخل الإقتصاد وما كان يمكن أن ينشأ عنه من آثار مواتية على العمالة وتضييق الفجوة بين الإستثمار والإدخار ...إلخ .

ومن ناحية سابعة ، خروج الأموال بقصد الغسيل وغيره وتراكم أحجامها عبر السنين تجعل الدول الكبرى الغنية تعزف عن أن تمد يد العون والمساعدة للدول المعنية . إذ تطبيقا لذلك ـ قال جيمس بيكر حينما كان وزيرا للخزانة الأمريكية فى الإجتماع المشترك للصندوق والبنك الدوليين فى سيول ١٩٨٥ " ليس من المعقول أن تطلب بكوريا الجنوبية الدول النامية الدعم والإقتراض من المصادر الرسمية والخاصة ، بينما تنساب الأصول المحلية فى الإتجاه الآخر . فرأس المال الهارب ينبغى عكس إتجاهه ، إذا كان هناك ثمة أمل فى الحصول على تمويل إضافى حقيقى أو بالدين . وإذا كان أبناء الوطن ليس لديهم ثقة فى بلدهم ، فمابال الآخرين".[٤١]

ويرتبط بذلك من ناحية ثامنة ، إن إنتشار الفساد السياسى والإدارى وما يصحبه من تهريب الأموال بقصد الغسيل يؤثر على مركز الدولة وسمعتها أمام الهيئات الدولية المانحة للمساعدات والقروض خاصة متعددة الأطراف منها . وليس أدل على ذلك من إعلان كل من الصندوق والبنك عن النية فى تغيير سياساتهما الإقراضية للدول النامية بحجة أن هذه الدول لم تستفد على نحو كامل منها بسبب إنتشار الفساد . بل إن السيد / جيمس وولفنسون رئيس البنك الدولى عبر عن ذلك صراحة خلال مطالبته قادة الدول النامية بضرورة التصدى للفساد . كما يلاحظ أن الكثير من الأوراق والكتابات التى تصدر عن البنك والصندوق فى الآونة الأخيرة تولى إهتماما متزايدا بقضايا الفساد وغسيل الأموال[٤٢]

---

[٤١] *E.A. Abdel-Khalek, op.cit : 3 .*

[٤٢] *انظر الأهرام ٣/١٠/١٩٩٦ . وكذلك كل من :*

V. Tanzi, 1996, op. cit , Quirk,1996, world bank report, 1995 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أضف إلي ذلك من ناحية تاسعة ،أنه يمكن لغسيل الأموال فى الخارج يؤثر على الإستثمار والإنتاج والإنتاجية ومعدل النمو من خلال نقص التمويل الأجنبى اللازم لإستيراد السلع والتجهيزات الرأسمالية وقطع الغيار وربما بعض المدخلات الأساسية وغيرها اللازمة لتوسيع الطاقة الإنتاجية للإقتصاد ولإستمرارحتى العمل اليومى . وبإضافة هذا البعد إلى حرمان الإقتصادات من توظيف الأموال فى داخلها يهبط معدل النمو فى الإقتصاد ككل . إذ يذكر Pastor 1990 دليلا واقعيا على ذلك بقوله بأن الأموال التى هربت من المكسيك كان يمكن أن تزيد معدل النمو فيها من ٢-٤ سنويا إذا وظفت فى الإقتصاد .[٤٣]

من ناحية عاشرة ، إنتشار الأنشطة غير المشروعة والهامشية فى الاقتصاد قد تؤدى إلى توليد دخول كبيرة للفئات العاملة فيها ٠ هذا فى الوقت الذى يعانى الإستثمار الجاد من إختناقات محكمة فى السيولة اللازمة له ٠ هذا التقابل يؤدى إلى توسيع الفجوة بين المعروض من السلع والخدمات والطلب عليها ويصعب التغلب عليها أو تضييقها بالإستيراد للافتقار للنقد الأجنبى ٠ مما يولد ضغوطا تضخمية متزايدة تؤدى إلى إشتعال الأسعار ٠ هذه الضغوط تخلق بدورها ضغوطا على الإدخار - المنخفض بطبيعة الحال - لزيادة مخصصات الإستهلاك ، بل تؤدى إلى شيوع ظاهرة الإدخار السلبى مما يفاقم مشكلة نقص المدخرات والسيولة ٠ وإستمرار التضخم يؤدى إلى ظاهرة إنتشار الهروب من النقود وإنتشار المضاربات ونحو ذلك - كل ذلك يتم بعيدا عن دائرة الإستثمار الحقيقى ٠

وليس أدل على خطورة غسيل الأموال من الأرقام التى ذكرناها فى الجزء الخاص بالحجم . أضف إلى ذلك أن بعض الأرقام الخاصة بروسيا تشير إلى أن رأس المال الهارب سنويا يسير بمعدل ١٠-١٢ مليار - أى ٦ - ٧ من الناتج المحلى الإجمالى خلال ١٩٩٤، وأن جزءا هاما من الأموال يخرج بقصد الغسيل .[٤٤] هذا فى الوقت الذى تسعى فيه روسيا للحصول على القروض من المصادر الرسمية الثنائية ومتعددة الأطراف وتحاول جذب رأس المال الأجنبى الذى يذهب إلى هناك على إستحياء لأسباب من بينها عدم الإستقرار السياسى والإقتصادى والإجتماعى بسبب المافيا كما سنرى .

---

[٤٣] محمد السقا ، ١٩٩٤ : ٥ .

[٤٤] *Quirk , 1996 : 19 , Tanzi , 1996 : 8-9 .*

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويؤدى غسيل الأموال - بالإضافة إلى مصادر أخرى - إلى الإسهام فى إصابة الإقتصادات بما يشبه مرض الأنيميا أو فقر الدم ، نظرا لإستمرار نزيف النقد الأجنبى اللازم لتقوية الطاقة الإنتاجية وتوسيعها ومن ثم يصاب الإقتصاد ككل بمرض الهزال العام.

وجهة نظر مغايرة :

إلا أنه فى المقابل قد توجد بعض الآراء التى تقدر أن آثار غسيل الأموال ليست كلها سالبة ، بل تترك آثارا موجبة ، ويرون أن هذه الأخيرة يمكن أن تتحقق من خلال إقامة بعض المشروعات أو الأنشطة التى تسهم فى خلق فرص عمل وتخفف من حدة مشكلة البطالة وأيضا تنتج بعض السلع والخدمات التى تواجه حاجة إجتماعية ، كما حدث فى بعض الدول مثل أسبانيا والبيرو ...إلخ .

كما يوجد رأى آخر يرى أن كبار تجار المخدرات ربما يكون لديهم ميل للإدخار أكبر من المستهلكين ومن ثم فإن الآثار التوزيعية لعمليات الغسيل لا تكون بالضرورة غير إيجابية بالنسبة للإدخار والنمو الإقتصادى .

الرد عليها :

وهذه الآراء وإن كانت لها منطقها النظرى ، إلا أن بناءها لا يتماسك أمام الحقائق الآتية : -

ينبغى أن نعى أولا أن الأموال التى ترد إلى دولة بقصد الغسيل هى أموال محصلة من أنشطة غير مشروعة وقد تكون إجرامية أو هاربة من آداء الإلتزامات القانونية الواجبة .

وبالتالى فإن الباعث الدافع لخروج هذه الأموال ليس إقتصاديا بقدر ماهو متعلق بإخفاء المسروقات أو الإحتماء من المطاردة القانونية . هذا الدافع لابد وأن يلقى بظلاله على وجهة هذه الأموال . إذ يمكن أن نزعم أنها تظل أموال طيارة لأنها مذعورة ومن ثم تنتقل من شكل لآخر من أشكال الإحتفاظ بالثروة ، كأن تتحول إلىودائع ثم أسهم وسندات، ثم تنتقل من شكل لآخر من أشكال الإحتفاظ بالثروة ، كأ، تتحول إلى ودائع ثم أسهم وسندات ، ثم شراء عقارات أو توزيعها بين كل ذلك حتى يتم غسلها . أى أن هذه الأموال لا تنعم بالإستقرار فى هذه المرحلة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبعد أن يتم غسيلها أو تطهيرها ـ وهذا لايحدث بالمعنى الأخلاقى والقانونى وحتى الإقتصادى ـ وينجح أصحابها فى التمويه على مصدرها ، يرى البعض أنها : قد تعود إلى أوطانها ليعاد إندماجها فى الإقتصاد مرة أخرى ، أو تستثمر إستثمارا حقيقيا منتجا. ولنا فى ذلك كلمة ووجهة نظر . إذ نعتقد من خلال قراءتنا فى الإقتصاد والتنمية أن المال المسروق لايعود عادة إلى أوطانه ، خاصة الدول النامية منها هذاعلى جانب وعلى جانب آخر أنه إذا حدث وتلقت بعض هذه الدول قدرا من الأموال لغسيلها نعتقد أنها لا تمثل سوى مرحلة الغسيل ، ثم إذا فكرت هذه الأموال فى التوطن فلا يكون ذلك فى دولة نامية حيث لا يسود إستقرار سياسى ولا إقتصادى ولا إجتماعى ، وإن كان بالضرورة فإنها تذهب ـ أساسا ـ لشراء العقارات والقصور الفاخرة أى لا تميل للإستثمار الحقيقى فى هذه البلدان .

لذا فإنه يصدق على هذه الأموال بالنسبة للدول النامية ـ وصف التدفقات المالية وليست الإستثمارات إذ تظل فى حالة سيولة مرتفعة أو تتركز فى أنشطة يسهل تسييلها بسهولة كالمضاربات فى البورصة أو على العقارات ولآجال قصيرة مما يجعلها تضر أكثر مما تفيد ولا تشكل إضافة حقيقية للطاقة الإنتاجية فى الإقتصاد .

ـ وإذا كان جزء من هذه الأموال العائدة قد تم تهريبه من داخل الإقتصاد ، فإن هذه العودة لاتعد إضافة صافية للإقتصاد ، خاصة إذا كانت أموالا ملوثة، أكثر من هذا قد يؤدى دخول هذه الأموال إلى إعاقة دخول الإستثمارات الجادة الحقيقية من الخارج خشية إنعكاسات الإختلاط والتلوث والفساد ، فعلى سبيل المثال ، يذكر أن بعض الصفقات والمعاملات المشروعة التى عقدها أجانب مع بعض الهيئات الروسية ، أصبحت غير مرغوبة بسبب دخول غسيل الأموال فيها أوحتى مظنة ذلك ومن ثم ألغيت فى النهاية. (٤٥)

يضاف إلى ماسبق أنه ينبغى أن ندرك أن تحركات الأموال بقصد الغسيل تخلق الآليات التى تجعلها تعمل فى الإتجاهين دخولا وخروجا . فنجاح هذه الأموال فى الدخول إلى إقتصاد ما يعنى فى ذات الوقت قدرتها على الخروج منها أو المساعدة فى إخراج أموال وطنية من ذات الدولة للغسيل فى إقتصاد ثالث وهكذا . إذ أن عملية الغسيل ـ كما ذكرنا سابقا ـ يقوم بها محترفون وشركات متخصصة . لذا فإن من مصلحتهم العمل فى كل الإتجاهات وتوسيع النشاط فهم لاوطن لهم . وبما أن الدول النامية لا تستقر بها الأموال ، فإن الأثر الصافى لمثل هذه التحركات يكون سالبا بالنسبة لها .

---

(45) *Tanzi, 1996 : 8 - 9 .*

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ونزعم أن دخول مثل هذه الأموال إلى إقتصاد ما قد يعرضه للخطر من خلال نفاذها إلى بعض القطاعات التى تمس عصب الإقتصاد كالقطاع المصرفى وسوق الأوراق المالية . فنجاح هذه الأموال فى التغلغل إلى القطاع المصرفى قد يمكنها من تسخيره لخدمتها وإستغلاله فى عملية الغسيل . كما يستطيع أصحاب هذه الأموال تعبئة مدخرات الوطنيين وتشغيلها لحسابهم ويختلط المشروع بغير المشروع ، بل قد تضخ هذه الأموال نحو الخارج وكأن أموال الدول الفقيرة تمول التنمية فى الدول الغنية ، خاصة فى ظل إنعدام أو ضعف الرقابة من السلطات المسئولة . كما أن نجاح هذه الأموال فى التغلغل إلى بعض القطاعات الإقتصادية الهامة فى ظل برامج التحول الإقتصادى فى كثير من الدول من خلال الشراء المباشر أو عن طريق الأسهم قد تمكنهم من السيطرة والتحكم فى كثير من مقدرات الدول . ولا تستطيع الدول المضيفة عمل شيئا وإلا ستعد خارجه عن الإتجاه العالمى لتحرير الإقتصاد داخليا ودوليا . ولك أن تتخيل أن أموالا إجرامية فى أيدى عصابات تتحكم فى إقتصاد ما .

يضاف إلى ماسبق أن زيوع سيطرة مثل هذه العصابات على بعض البنوك أو دخولها البورصة قد يخلق حالة من الهلع والذعر لدى صغار المدخرين والمستثمرين ويزرع عدم الثقة فى هاتين المؤسستين اللتين تمثلان عصب التمويل والتنمية فى إقتصاد ما .

- بل أن البعض يحذر من أن رأس المال المغسول قد يستخدم ويوظف فى الإضرار المتعمد لإقتصاد بلد ما ، وذلك فى حالة إذا ماتحالف المجرمون أو الوسطاء وقرروا إخراج المال مرة واحدة بشكل مفاجئ وبسرعة من بلد ما من خلال وكالاتهم وممثليهم لسبب أو لآخر أو لمجرد الإحساس أن هذا البلد أو ذاك تنبه لمصلحته القومية أو حتى لمجرد الرغبة فى إحراج حكومة أو إسقاطها[٤٦].

ولنا فى تجربة المكسيك فى ديسمبر ١٩٩٤ المثل ، حينما شهدت هجرة مالية جماعية مما أدى إلى إنهيارعملتها وتدهور إقتصادها وإنهيار سوق الأوراق المالية فيها ، لولا تدخل الولايات المتحدة وحقنها القطاع المصرفى المكسيكى بعشرات المليارات من الدولارات .

---

[٤٦] *Tznzi , 1996 , 8 - 10 .*

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفى النهاية يمكننا أن نجادل أن دخول الأموال إلى إقتصاد ما بقصد الغسيل يولد مشاكل ويسبب أضرار تفوق بكثير ما قد يظن أن يحققه من مكاسب ومنافع والتى إن حدثت فهى موقوته وهامشية .

(ب) غسل الأموال ومالية الدولة :

يسهم غسيل الأموال فى خفض العائدات التى تحصل عليها الدولة من إيراداتها السيادة ويؤدى إلى تفاقم العجز فى الموازنة العامة . فإذا كانت الأموال متحصلة من فساد سياسى وإدارى ، فإن ذلك يؤدى إلى الحرمان المباشر من هذه الأموال ومن الثمار التى كان يمكن أن تجنيها الدولة فى حالة ماإذاكانت قد إستخدمت إستخداما منتجا داخل الدولة مما يؤدى إلى إنكماش القاعدة الضريبية أى تقلص الأنشطة الخاضعة للضريبة وبالتالى إنخفاض الحصيلة .

ومن ناحية أخرى يؤدى التهرب الضريبى الذى يعد أهم مصادر تهريب الأموال بقصد الغسيل إلى خفض فى الإيرادات العامة ويزداد العجز كلما كان حجم المبالغ التى يتم تهريبها كبيرا . ويلاحظ فى هذا الصدد أن التهرب الضريبى بأحجام كبيرة يزداد فى الأنشطة الكبيرة ومن جانب أصحاب الثروات وذوى الملاءة المالية والمقدرة الضريبية العالية .

ويؤدى إنخفاض الحصيلة الضريبية إلى تفاقم عجز الميزانية العامة فى الدول النامية وهى تعانى بطبيعة الحال من مشاكل وضغوط عديدة . هذا الإنخفاض يمارس بدوره تأثيرا إقتصاديا خطيرا من خلال :

- إضعاف قدرة الدولة على النهوض بدورها لإقامة التوازن الإقتصادى والإجتماعى والذى تعتمد فيه على الإنفاق العام الذى يكبله ضآلة الموارد المتوافرة لدى الدولة . وبالتالى فإن الخفض فى الإنفاق العام قد يمس قطاعات ذات أهمية محورية للإقتصاد النامى مثل التعليم ، الصحة ، الإسكان والتدريب ، البحث العلمى ، الضمان الإجتماعى .....إلخ .

- أن الدولة فى سبيلها لتغطية هذا العجز قد تلجأ إلى تمويله من خلال الإصدار النقدى الجديد أو الإقتراض الداخلى أو الخارجى . ولاشك أن هذه المصادر لها جوانب سلبية قد تفوق بعض جوانبها الإيجابية . إذ أن الإصدار النقدى الجديد يعنى ضخ سيولة فى الإقتصاد لايقابلها زيادة فى الإنتاج أو لاتكون الزيادة بذات المعدل مما يعنى توليد ضغوط تضخمية كبيرة . كما أن الإقتراض الداخلى من خلال طرح أذونات الخزانة أو

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السندات الحكومية ، فهو وإن كان أقل سلبية من الإصدار الجديد الذى يعوق الطاقة الإنتاجية ، فإن إستمراره قد يؤدى إلى إستفحال حجم الدين والفوائد المترتبة عليه ، الأمر الذى يعنى زيادة الأعباء المالية وإضطرار الدولة إلى الإصدار النقدى الجديد فى نهاية الأمر للتخلص من هذا الدين .

وفيما يتعلق بالإفتراض الخارجى ، فهذا يعنى زيادة عبء المديونية الخارجية وهذه لها آثار خطرة وممتدة على الإقتصادات التى تقع فى فخها .

- التهرب الضريبى وإنخفاض الحصيلة قد يؤدى إلى زيادة أسعار الضرائب القائمة أو فرض ضرائب وأعباء مالية جديدة كالرسوم . وتؤدى هذه الزيادة - لاشك - إلى إرهاق المستثمرين والمدخرين ومن ثم إعاقة الإدخار والإستثمار . كما أن الضرائب إذا كانت غير مباشرة فتؤدى إلى زيادة أسعار السلع خاصة الإستهلاكية والضرورية مما يؤدى إلى تآكل الدخول الحقيقية وإنخفاض الإستثمارات وزيادة اللجوء إلى المصادر الخارجية ، ناهيك عن التأثير السيئ على مستوى الرفاهية الإقتصادية والإجتماعية . وأخيرا إن زيادة الأعباء الضريبية الخاصة المباشرة قد تشجع على المزيد من التهرب الضريبى وبالتالى تصبح المشكلة أكثر حدة وتعقيدا .

- إن النجاح فى التهرب الضريبى مرة أو مرتين قد يغرى على إستمرار هذا السلوك أى إستمرار خرق القانون مرات عديدة ليس فقط من جانب من نجح فى خرقه ،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بل من جانب أشخاص وهيئات أخرى عديدة ، الأمر الذى يعطى للمشكلة أبعادا أخرى أكثر عمقا وتأثيرا[٤٧].

(ج) غسيل الأموال والمخاطر الدولية :

إن إتخاذ دولة ما مكانا لغسيل الأموال التى تم تحصيلها من إقتصاد ما قد يجعلها عرضة لإتخاذ بعض الإجراءات الإقتصادية الضارة بها ، خاصة بالنسبة للدول النامية . ومن أهم هذه الإجراءات :

- التهديد بإستخدام عقوبات تجارية ضد الدولة أو الدول التى تفتح إقتصادها أمام مثل هذا النوع من الممارسات. هذا نظرا لأن هذا التشجيع لعملية الغسيل قد يعمل على تنشيط ممارسة الأعمال الإجرامية فى دول التوزيع مثلما هو الحال فى تجارة المخدرات . ومن أهم صور هذه الإجراءات تجميد أرصدة الدول فى الخارج والقبض على بعض الأجانب الذين يعملون فى مجال غسيل الأموال القذرة . وقد يصل الأمر إلى فرض عقوبات إقتصادية ضد هذه الدول تطال صادراتها وإيراداتها والإستثمارات فيها وذروة ما يحدث هو أن تلجأ الدول الكبرى فى غزو الدول مصدر الأفعال الإجرامية . كما فى تجارة المخدرات - وتلقى القبض على رؤسائها كما فعلت أمريكا بالنسبة لبنما والقبض على نوريجا وكما حدث مع هايتى . كما قد تتدخل الدولة وتقيم فروعا لمباحثها فى بعض الدول لمراقبة الجريمة ومرتكبيها، كما هو شأن زرع FBI فى كثير من الدول ودول أوربا الشرقية .

- هذا بالإضافة إلى أن إشتهار الدولة بإتخاذها كحوض بعمليات غسيل الأموال يضعف سمعتها ومصداقيتها الدولية ويجعلها محل إحتقار وإزدراء الدول الكبرى . وهذا الوضع يقوض الدافع للإستثمار الجاد فيها خشية إختلاط هذه الإستثمارات بأموال الغسيل مما يجعلها عرضة لمخاطر عديدة .

(د) غسيل الأموال والمديونية الدولية :

إن خروج رأس المال بقصد الغسيل يؤدى إلى حرمان الإقتصاد من النقد الأجنبى الذى يكون فى أشد الإحتياج له ، مما يعمق فجوة الموارد من النقد الإجنبى لديه .

وتضطر الدول أن تلجأ إلى الإقتراض من السوق النقدية الدولية أو تلجأ إلى الدخول فى السوق المالية العالمية للإقتراض عن طريق طرح سنداتها ، وتحاول فى ذات

---

[٤٧] للمزيد ، أنظر كوبرك ، ١٩٩٧ : ٨ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الوقت أن تجد منفذا لطرح أسهم بعض شركاتها فى هذه الأسواق . وأيا كانت المحاولة نجد أن الطريق الرئيسى لها هى الإستدانة من هذه السوق إذن يؤدى إلى إستنزاف جزء من موارد النقد الأجنبى فى الدولة سواء أكانت متحصلة من صادرات سلعية أو خدمية أو تم الحصول عليها من مساعدات أجنبية فى تمويل بعض الأنشطة الإجرامية مثل المخدرات، أو الفساد السياسى والإدارى أو التهرب الضريبى أو نحو ذلك قد يدفع الدولة نحو المزيد من الإقتراض خاصة وأن غسيل الأموال قد يجعل الإستثمارات الأجنبية تحجم عن دخول الإقتصاد . ويصبح الوضع والحال هكذا . القروض تمول غسيل الأموال . وهذا الوضع لايشكل حالة نظرية ، إذ كشفت الدراسات والتقارير الدولية أن الأموال التى أخرجها بعض الساسة خارج بلادهم والمودعة فى البنوك الأجنبية وذهب جزء منها لشراء مشروعات وعقارات فى الخارج تساوى إن لم تزد عن إجمالى حجم مديونية هذه البلدان كما هو الحال فى زائير وموبوتوسيسيكو.

والواقع أن هروب رأس المال بصفة عامة وبقصد الغسيل بصفة خاصة من أهم العوامل التى تعمل على إطالة أحد المديونية الدولية وفى هذا يقول Glynn &Koening " The cascade of capital that has flowed from developing countries is a key element in keeping third world debt a lingering crisis "[48]

وإستمرار هذه الأوضاع دون ضبط خروج الأموال يعنى أن كلا من المديونية وتهريب الأموال يزداد إرتباطها على نحو خبيث بحيث يصبح كل منهما سبب ونتيجة للآخر فى أن واحدا مما يوهن أداء الإقتصاد القومى .

بل أكثر من هذا يرى البعض أنه إن لم يحدث هروب رأس المال ماكان لمشكلة المديونية الدولية أن تنشأ إبتداء . حيث تذهب معظم هذه القروض إلى الخارج مرة أخرى بل لاتبالغ إذا قلنا أنها لاتعبر الحدود إلى داخل الدولة المدينة أوالمقترضة ذاتها .الخلاصة أن غسيل الأموال فى الخارج يسهم بلا شك فى تغذية نمو القروض الدولية .

---

[48] *Referred to in : Ibi ajayi,1992:1.*
Gulati, mentioned in:E.A. Abdel-Khalek,1994:34.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(ز) غسيل الأموال والمتغيرات النقدية :

١ ـ سعر الفائدة :

إن خروج الأموال بقصد الغسيل بكميات كبيرة ـ بالإضافة إلى الأنواع الأخرى لرأس المال الهارب ـ قد يولد ضغوطا للعمل على زيادة أسعار الفائدة من أجل جذب الأموال من مصادر محلية أو حتى من مصادر أجنبية . هذا الإرتفاع فى أسعار الفائدة المحلية ، بالإضافة إلى أسعار الفائدة المرتفعة والتى تدفعها الدولة على قروضها من الخارج قد يسهم فى تغذية إرتفاع معدلات التضخم .

وتمارس هذه التطورات تداعيات خطيرة على الإقتصاد القومى ككل خاصة الإستثمار إذ أن إرتفاع أسعار الفائدة تمثل أحد العقبات ضد الإستثمار، رغم إمكانية زيادة المدخرات والإقبال عليه نظرا لإرتفاع تكلفته فى ظل مناخ يتسم بعدم اليقين والإستقرار لإنتشار الجريمة وإحتمال تغيير السياسات الإقتصادية والتشريعات المختلفة المتعلقة بالإستثمارات .

كما أن إرتفاع معدلات التضخم يعنى زيادة عدم اليقين والتأكد مما يشكل أيضا عقبة أمام الإستثمارات ويضعف الدافع إليها .

ومن ناحية أخرى ، أن دخول الأموال إلى الإقتصاد بقصد الغسيل قد يخلق حالة من الإعتقاد بأن هناك وفرة فى السيولة بسبب التوسع الإقتصادى مما يدفع السلطات النقدية إلى إتباع سياسة نقدية وإئتمانية تناسب هذه الظروف ، ثم تفاجأ ـ بالتحركات العكسية لهذه الأموال ومن ثم تكتشف أنها إتخذت السياسات الخاطئة على عكس ما يحتاجه الإقتصاد بالفعل .

٢ ـ سعر الصرف :

يؤثر خروج رأس المال بقصد الغسيل على سعر الصرف فى الدولة المرسلة . والسؤال كيف ؟ عند خروج المال من النقد الأجنبى من دولة أو إقتصاد ما فإن ذلك يعنى زيادة عرض العملة المحلية وإشتداد الطلب على النقد الأجنبى ـ كما رأينا سابقا ـ لسد الإحتياجات الفعلية من جانب ، ولمواجهة طلب محترفى الإجرام لإخراج ثرواتهم بقصد الغسيل من جانب آخر ، مما يؤدى إلى خفض قيمة العملة المحلية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن جهة أخرى ، قد تلجأ الدولة التى تعانى من غسيل الأموال إلى تعويم عملتها وهو ما يعنى خفضها أمام العملات الأجنبية بقصد إغراء رأس المال الأجنبى للدخول إليها فى شكل إستثمارات مباشرة أو غير مباشرة أو تشجيع السياحة وزيادة الصادرات أو غير ذلك من الأنشطة التى تدر دخلا وكذلك تشجيع المواطنين أصحاب الثروات والدخول بالنقد الأجنبى مثل العاملين فى الخارج على أن يحولوا هذه الثروات إلى الداخل .

يذهب البعض إلى القول أن خفض قيمة العملة قد يحقق فوائد للإقتصاد ـ كما أشرنا ـ إلا أن الواقع أنه طالما أن الإقتصاد هو إقتصاد إستيراد على نحو غالب فإن الإنخفاض يكون باهظ التكلفة بالنسبة له . إذ يعمل على إرتفاع قيمة السلع والخدمات المستوردة مقومة بالعملة المحلية. هذاالإرتفاع يدفع إلى إرتفاع تكلفة الأسعار فى الداخل . إذ أن معظم واردات هذه الدول تأتى من السلع الوسيطة والمدخلات ، أى إرتفاع نفقة إنتاج السلعة المحلية وكذلك إستيراد السلع الإستهلاكية بأسعار مرتفعة ـ وهذا بدوره قد يدفع المنتجين الوطنيين لسلع مماثلة لرفع أسعار منتجاتهم وهكذا .

وفى المقابل ، تؤدى زيادة التدفقات من النقد الأجنبى أياكان مصدرها إلى زيادة الطلب على النقد الوطنى مما يدفع فى إتجاه رفع سعر صرف العملة الوطنية بأكثر من قيمتها الحقيقية . ولاشك أن تغير قيمة العملة الوطنية بما لايعكس حقيقة الأداء الإقتصادى ولمجرد التغير فى إتجاه التحركات الرأسمالية ، قد يضر فى جانب الإقتصاد الحقيقى حيث تقل المقدرة التنافسية ـ السعرية فى مواجهة السلع الأجنبية . ومن المعروف أن هذا النوع من المنافسة هو الذى تركز عليه الدول النامية مقارنة بالمنافسة على أساس النوعية أو على أساس الجودة البينية والتى تمتلك الدول الصناعية فيها مزايا تكاد تكون إحتكارية .

وعلى جانب آخر ، إن إرتفاع سعر العملة الوطنية ـ غير المبرر إقتصاديا ـ قد يشكل عائقا أمام دخول رأس المال الأجنبى بشكل مباشر أو غير مباشر أو حتى أموال المقيمين الموجودة فى الخارج من مصادر مختلفة .

بايجاز تؤدى التحركات الرأسمالية كبيرة الحجم عبر الحدود المختلفة للدول خاصة النامية منها إلى إحداث آثار مواتية على المتغيرات النقدية الكلية بالنسبة لهذه الدول خاصة فيما يتعلق بسعر الصرف ومعدلات التضخم . هذا لأنها فى الواقع تحركات لا تعكس حقيقة الإقتصاد ومستوى أدائه وتطوره ليحدث نوع من الإنسجام بين المتغيرات النقدية والإقتصادية ، بل تحركات تعكس ظروف وتطورات غريبة ودخيلة على الإقتصاد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ذاته . لذا فإن السياسات الإقتصادية التى قد تتخذ إستجابة لمثل هذه التحركات لا تعكس بدورها حقيقة متطلبات الإقتصاد الفعلية .

(و) غسيل الأموال وطبيعة السوق :

السوق قد تكون إحتكارية وقد تكون تنافسية بدرجات مختلفة . ويستطيع غسيل الأموال التأثير فى ذلك من خلال التأثير الذى يمارسه على عناصر السوق المختلفة خاصة على جانب العرض من حيث التحكم فى عدد المنتجين أوالعارضين،جودة ونوعية السلع . والتأثير الذى تمارسه - من خلال شراء النقود - على حرية الدخول والخروج لهذه السوق ....إلخ .

كما تستطيع الأموال المغسولة التأثير فى السوق على جانب الطلب من خلال التركيز على شراء بعض الأصول الهامة كالعقارات بمختلف أشكالها ، سوق الأوراق المالية مما يؤدى إلى رفع أثمانها بالنسبة للمستثمر الجاد ناهيك عن المستهلك العادى وهو ما يعنى خروج هؤلاء من دائرة المنافسة .

إذن يمكن القول أن غسيل الأموال خاصة ذات الأحجام الكبيرة تشوه طبيعة السوق وتجعلها تميل نحو التركيز والإحتكار على جانب العرض خاصة بالنسبة لقطاعات معينة من السلع وكذلك إخراج الكثير من الشرائح الإجتماعية من المنافسة على جانب الطلب من خلال المضاربة على الأسعار . وبالتالى يصبح أصحاب الأموال هم المتحكم الرئيسى فى هذه السوق ومما يؤثر بالتالى على القدرة على إشباع حاجات الشرائح الإجتماعية الأخرى .

ويرى البعض أن الأحجام الكبيرة لرأس المال المغسولة يؤدى إلى التحكم ليس فقط فى الأسواق بل وحتى فى بعض الإقتصادات الصغيرة ، كما هو الحال فى الدول - الجزر - بل أن عمليات غسيل الأموال تركز - عند دخولها - على السيطرة على وتملك بعض القطاعات الإقتصادية ذات الأهمية المحورية للإقتصاد والتى تتمتع بدرجة حساسية مرتفعة مثل القطاع المصرفى ونذكر هنا بمثال البنك اليوناتى السابق الإشارة إليه .

(ز) غسيل الأموال والتوازن الإجتماعى :

يؤدى غسيل الأموال فى الداخل أو الخارج إلى تشويه هيكل توزيع الدخول فى المجتمعات والإقتصادات التى تنتشر فيها مثل هذه العمليات ، إذ أن آلية الغسيل تخلص فى نقل الدخول من بعض الفئات الإجتماعية للبعض الآخر من جهة ، أو التهرب من بعض الإلتزامات القانونية من جهة أخرى أو نهب المال العام من ناحية ثالثة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفى كل هذه الحالات نجد أنه كلما إزداد حجم عمليات غسيل الأموال رأسيا وأفقيا كلما أدى ذلك إلى تعمق الإختلال فى هيكل توزيع الدخول . فبداية أن غسيل الأموال فى الداخل يؤدى إلى سحب جزء من دخول الفئات المنتجة وربما المحدودة الدخل ـ ولو أن هذا قد يكون قليلا على مستوى الفرد إلا أن إنتشاره يؤدى إلى تجميع مبالغ كبيرة ـ بالإضافة إلى الفئات الثرية وتحويله لصالح فئة طفيلية تتغذى على دم شعوبها بلا رحمة ولا هوادة .

وإذا كانت الأموال متحصلة من التهرب الضريبى فإن ذلك يعنى أن هناك فئة تتحمل الضرائب وفئة أخرى تستطيع التهرب ، مما يعنى أن هناك إختلالا نسبيا فى توزيع الدخول قد حدث . وإذا كانت الفئات ذات الدخل الكبير هى الأقدر على التهرب ، فإن ذلك يعنى إختلالا أكثر عمقا وإختلالا . وإن لم تستطع الدولة أن تقوم بدورها الإجتماعى من خلال النهوض ببعض الأنشطة فى التعليم والصحة والإسكان والأجور والضمان الإجتماعى ...إلخ فإن هذا يعنى خلق طبقة متميزة إجتماعيا فى مواجهة طبقة تعيش فى مستوى متدنى ، ناهيك عن الآثار الإجتماعية الخطيرة التى يمارسها التضخم على ذوى الدخل المحدود ، فمن المعروف أن التضخم هو ألد أعداء العدالة الإجتماعية .[٤٩]

وإذا كانت الأموال تجد مصدرها أساسا ـ فى الأنشطة التى تمارس فى الخفاء ـ الإقتصاد الأسود أو الخفى حيث لايتحمل ممارسوها أعباء التراخيص ولا يتحملون الضرائب ولا يخضعون للإلتزامات المتعلقة بالجودة والمواصفات فى المدخلات والمركبات والمخرجات ...إلخ . يعنى أن ذلك يؤدى إلى خلق مناخ غير صحى للعمل الجاد والحقيقى . إذ أن بعض المشروعات تعفى من كثير من الإلتزامات فى حين تخضع لها الأخرى خاصة تلك التى لا تستطيع التهرب من الضرائب . ويؤدى ذلك ـ لاشك ـ إلى خلق نوع من عدم التوازن الإقتصادى الذى يؤدى بدوره إلى عدم توازن إجتماعى حيث تستطيع بعض الأنشطة تركيم ثروات فى حين لا يستطيع البعض الآخر .

---

[٤٩] *للمزيد أنظر : حمدى عبدالعظيم ، ١٩٩٧ : ١٨١ .*

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والتمايز الإجتماعى على النحو السابق يؤدى إلى :

- زعزعة القيم الإيجابية البناءة التى إستقرت فى بعض المجتمعات وتحل محلها قيم مدمرة ومحطمة للإقتصاد مثل إعلان قيم السلب والنهب والكسب السريع بغض النظر عن المصدر وعدم الشعور بالمسئولية الإجتماعية على حساب قيم العمل والعلم والمثابرة والمخاطرة وهذه الأخيرة تشكل الأساس لكل تنمية حقيقية . ويكفينا مثلا ، أن تعتلى السلم الإجتماعى بعض الطبقات الدنيا - علما وعملا - لا لشيئ إلا أنها تبوأت الدرجات العليا ماليا وإستطاعت شراء النفوذ .

- إضعاف الولاء والإنتماء عند بعض الشرائح الإجتماعية ، مما يخلق نوعا من التغريب والتهميش مما يضعف النسق الإجتماعى والتماسك المجتمعى ويثبط الحافز على العمل والإبتكار .

- خلق الإحقاد والضغائن الإجتماعية بين الطبقات الإجتماعية مما لا يؤدى إلى توافر الإستقرار الإجتماعى الذى يعد أحد أهم مقومات مناخ الإستثمار .

الخلاصة أن غسيل الأموال يخلف آثارا إجتماعية خطيرة بخلق وتعميق التفاوت الإجتماعى وتشجيع القيم الهدامة على حساب القيم البناءة . ونظرا إلى أنه لايمكن فصل الآثار الإقتصادية عن الإجتماعية فإن غسيل الأموال يعوق التنمية الإقتصادية والإجتماعية

(و) غسيل الأموال والفساد :

يؤدى إستشراء غسيل الأموال إلى الإضرار بنزاهة وطهارة الحكم والإدارة Integrit of governments من خلال محاولة فرض هيمنة وسطوة المال .إذ أن تراكم الثروة لدى أصحاب هذه الأموال قد تشعرهم بزهو القوة والنفوذ مما قد يدفعهم ممارسة تأثير ضار على الإقتصاد من خلال التدخل للتأثير فى القرار الإقتصادى الذى هو فى الأصل قرار سياسى ، وذلك بالتوجه وجهة معينة دون غيرها .[٥٠] وهم يحاولون ذلك بطرق عدة مثل : الرشوة والفساد والإفساد ، وهم أنفسهم يحاولون الوصول إلى الحكم بتعبئة القوى والأصوات ، الوصول إلى وسائل الإعلام المختلفة ، بل يصبح فى مكنتهم الحقيقية شراء الكثير من هذه الوسائل المقروءة والمسموعة والمرئية . وقد يصلون من خلالا التهديد والتوريط أو بإرتكاب الجرائم .

---

[٥٠] إنظر المزيد : كوبرك : ٨ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد يحاولون الوصول إلى إفساد بعض الهيئات ذات الطبيعة الخاصة كالشرطة والقضاء فى بعض البلدان . وليس أدل على ذلك إعلان بعض الأحزاب السياسية فى تركيا إعتزامها القيام بمظاهرات إحتجاجا على الفضيحة الأمنية التى كشف عنها مقتل أحد زعماء المافيا ومعه مدير الشرطة وأحد رجال البرلمان الحكوميين فى حادث سيارة . إذ رأت هذه الإحزاب أن ذلك يكشف بجلاء عن وصول هؤلاء المجرمين إلى جهاز الشرطة وكذلك البرلمان ولا شك أن ذلك له ماله من آثار وأهداف .(٥١)

هذا النوع من التعاون وما قد يصحبه من غض الطرف عن ممارسات هذه المنظمات يدفع إلى وجود ما يعرف بالدولة الرخوة Soft State المترهلة التى لا تقدر على ضبط أمورها . ووجود مثل هذه الحكومات وعدم الإستقرار السياسى والأمنى الذى يتبع ذلك يؤدى فى نهاية الأمر إلى تخويف المستثمرين وإعاقتهم عن ولوج مجالات عديدة يمكن أن تكون مجالا للإستثمار. (٥٢)

بل أن البنك الدولى أكد على أن الفساد السياسى والإدارى يؤثر بشدة على سير عملية الإصلاح الإقتصادى وعلى إختيار القطاعات المراد إصلاحها بحيث تكون بعيدة عما يعتبره الفاسدون واقعا فى دائرة نفوذهم ويجنون من ورائه الكثير .(٥٣)

ومرة أخرى مثل هذا الوضع قد يضعف ويفسد مناخ الإستثمار الذى يعد من أهم مقوماته توافر الثقة والإستقرار الإقتصادى وإحترام القوانين وحقوق المتعاملين وعدم مباغتتهم بقواعد وأوامر تختلف تماما عما إرتضوا الأستثمار فى ظله .

(م) غسيل الأموال والدوائر الخبيثة للإجرام :

ينبغى أن ندرك أنه توجد علاقة وثيقة بين غسيل الأموال والجريمة بصفة عامة فبداءة الأنشطة الإجرامية تمثل المصدر الأساسى للأموال القذرة المراد غسيلها أو تحويلها إلى صورة أو صور أخرى من الثروات فى الداخل والخارج للتمويه على مصدرها .

ومن ثم فإنه كلما إزداد النشاط الإجرامى وتنوع وتعدد ، كلما إزدادت إحتمالات غسيل الأموال حجما وإزداد معه حرمان الإقتصاد ـ على نحو ما أسلفنا ـ من أصوله المالية خاصة من النقد الأجنبى .

---

(٥١) جريدة الأهرام ١٩٩٧/٤/١٤ .
(٥٢) حديث اللواء محمد عباس منصور ، الخبير بالأمم المتحدة فى جريدة الأهرام ١٩٩٥/١٢/٢٦ وأنظر كذلك عبدالكريم درويش ، مرجع سابق .
(٥٣) البنك الدولى : تقرير ١٩٩٦:١٢٤ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعلى جانب آخر ، كلما إزداد غسيل الأموال وإمتد ليشمل أجهزة ومؤسسات من دول عديدة بحيث أصبح يأخذ مجراه بيسر وسهولة فإنه يوفر دافعا قويا لإستمرار العمليات الإجرامية . إذ يوفر المال اللازم لتمويل الأنشطة غير المشروعة من جهة،ويوفر الملجأ الآمن لمحترفى الإجرام والمتهربين من الضرائب والجمارك ومرتكبى الفساد من ناحية أخرى . أى توجد علاقة دائرية خبيثة تعمل فى الإتجاهين على نحو متضاعف .

ومتى تحقق هذين العاملين وتوغلت الجريمة والفساد فى مجتمع ، فماذا يعنى ذلك بالنسبة للإستقرار السياسى والإقتصادى والإجتماعى والقانونى ...إلخ .

فعلى سبيل المثال ، يقدر البنك الدولى أن المافيا الروسية وصلت تقريبا إلى حوالى ٣٠٠٠ _ ٤٠٠٠ مجموعة تجند حوالى ٢٥ألف شخص لتنفيذ أعمالها . ومن أهم مجالات أنشطتها :

- إبتزاز مشروعات الأعمال الخاصة وفرض أتاوات عليها .
- إنتزاع القروض من المصارف رضاء بالإفساد أو بالتهديد أو بالإغتيال أو الإختطاف .
- ترويج النقود المزيفة .
- غسيل الدخول غير المشروعة المتحصلة من كل ذلك وغيره .

ويستمر التقرير قائلا أن هناك مخاطر من جراء ذلك تتمثل فى تخلىالمستثمرين عن مشروعاتهم :

- خشية الأتاوات والإبتزاز وربما القتل .
- خشية الفشل لعدم القدرة على منافسة مشروعات المافيا ذاتها ـ الإقتصاد السرى ـ حيث لا تلتزم بما يفرض عليها من أعباء .
- خشية لجوء المافيات إلى أساليب قذرة لا يتوافر معها الإستقرار النفسى والإجتماعى للعمل والإنتاج .[٥٤] فمثلا زادت جرائم القتل فى روسيا خلال النصف الأول من ١٩٩٤ ب ٤١٪ وأن كل محل تجارى فى العاصمة يدفع ٢٠٪ من دخله لعصابات الجريمة المنظمة . ولقد إكتشفت الولايات المتحدة من خلال مكاتب مباحثها فى آسيا الوسطى أن هناك حوالى ٢٥ بنك تجارى روسى ضالع فى عمليات غسيل الأموال [٥٥]

وإذا كانت عمليات غسيل الأموال تغذى الجريمة من خلال التغذية المرتدة فماذا يعنى إنتشار تجارة المخدرات فى مجتمع ؟ ألا يؤدى ذلك إلى خلق مجتمع أو على الأقل

---

[٥٤] البنك الدولى ، تقرير ١٩٩٦ :١٢٦ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شريحة إجتماعية مغيبة فاقدة الوعى ؟ وإذا كان علماء التنمية يقولون أن الطفل الذى يولد ولديه نقص فى تكوين المخ لا يستطيع معه الإسهام فى عملية التنمية أنه يعانى من الهجرة إلى الداخل ، ألا ينطبق ذلك على فاقد الوعى المغيب بسبب المخدرات ناهيك عن الهدر الإقتصادى المتمثل فى إخراج الأموال للخارج كما أن متعاطى المخدرات غالبا يكون فى سن العمل والإنتاج . ثم تعود الدول وتبنى المستشفيات وتزويدها بالكوادر البشرية وتستورد الأدوية من أجل علاج المدمنين ـ ألا يضيف كل ذلك إلى الهدر الإقتصادى .

وليت الأمر يقف عند هذا الحد ، بل أصبحت الأموال المتحصلة من الجرائم تستخدم فى تمويل حركات التمرد المسلح فى بعض الدول مثل نيكاراجوا ، وبيرو ، وبورما ...إلخ . ومن أحدث أخطارها إستخدامها فى تمويل الإرهاب والتهديد المباشر لبعض الحكومات .[٥٦]

(ن) غسيل الأموال وميزان المدفوعات :

يضيف غسيل الأموال فى الخارج عبئا ثقيلا على موازين المدفوعات فى الدول التى يزداد فيها حجم هذه العمليات . إذا يؤثر غسيل الأموال على كل عناصر ميزان المدفوعات .

إذ يؤثر على الميزان التجارى وميزان المعاملات الرأسمالية والإحتياطات النقدية الأجنبية . وهنا نجد أن مدى التأثير على ميزان المدفوعات يعتمد على حجم الصفقات المالية التى تخرج من الدولة ، طبيعة خروجها وهل تسجل فى الميزان أم لا ، الألاعيب والحيل التى تستخدم فى تهريب الأموال بقصد غسيلها . هل تخرج بشكل مباشر ، عن طريق ما يعرف بأثمان التحول Transfer Pricing ، التحايل فى مجال التجارة الدولية ...إلخ .

فمن المعروف أن خروج رأس المال يسجل فى جانب المدفوعات فى ميزان المدفوعات لكن بالنسبة للأموال التى تعبر الحدود نحو الخارج بقصد الغسيل لا تسجل ولا تظهر فى ميزان المدفوعات وإنما يستدل عليها بآثارها من ناحية ومن تضخم بند السهو والخطأ فى الميزان من ناحية أخرى .

---

(٥٥) عبدالكريم درويش : ١١٨ .

(٥٦) للمزيد أنظر ، عبدالكريم درويش : ١١٤ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وإذا كان ميزان مدفوعات الدولة يمثل مرآة صادقة لكل مايدور فى الإقتصاد فإن قراءته الإقتصادية الحقيقية يلزم أن تعكس ـ بحق ـ حقيقة التأثير الذى يخلفه ميزان المدفوعات على المتغيرات الكلية السابقة كما رأينا سابقا .

فبايجاز يسهم غسيل الأموال فى تعميق وإطالة أمد العجز فى ميزان المدفوعات من خلال : ضعف الإستثمارات وخفضها ومن ثم خفض الصادرات وإحتمال زيادة الواردات من جهة . من خلال إضعاف القدرة التنافسية من خلال ما يؤدى إليه من تضخم وإرتفاع الأسعار وبالتالى فقدان الدولة للمنافسة السعرية وقد يؤدى ذلك ـ فى نفس الوقت ـ إلى زيادة الواردات خاصة فى الإقتصادات المفتوحة فى ظل تحرير التجارة العالمية من جهة ثانية .

من جهة ثالثة ، يؤدى غسيل الأموال ـ كما رأينا ـ إلى زيادة المديونية الدولية وهذه بدورها تؤدى إلى إعادة دفع الديون بالإضافة إلى الفوائد المترتبة عليها مما يضاعف من التأثير السلبى على ميزان المدفوعات .

من جهة رابعة ، قد يلجأ محترفوا وسطاء تهريب الأموال بقصد الغسيل إلى تعمد خفض قيمة الصادرات والإحتفاظ بالفرق بين القيمة الحقيقة والأسمية فى الخارج ولاشك أن ذلك يعنى قلة المتحصلات التى تحصل عليها الدولة وكذلك قد يلجأون إلى تعمد رفع قيمة الواردات حتى يتم إخراج كميات كبيرة من الأموال للخارج بما يزيد عن قيمة الصفقات ويحتفظ بالفارق فى المصارف الأجنبية أو يتم تحويله إلى أى شكل آخر من أشكال الثروة بقصد الغسيل .

(ل) أخيرا غسيل الأموال والسياسات الإقتصادية :

خلصنا مما سبق إلى أن التحركات الرأسمالية بقصد الغسيل لا تتبع من عوامل إقتصادية ولا تعكس حقيقة الآداء فى الإقتصاد . لذا فإن مثل هذه التحركات دخولا وخروجا تؤدى إلى تشويه المعلومات الإقتصادية وبالتالى تعطة مؤشرات خاطئة لأولى ، مما قد يسهم فى إتخاذ سياسات إقتصادية وتجارية ونقدية ومالية خاطئة .

إذ أن عمليات الغسيل تشوش على بعض المتغيرات الإقتصادية الكلية كسعر الفائدة ، سعر الصرف ، التضخم ، حجم الناتج القومى ، الإصدار النقدى ..إلخ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وللدول قد تعمد إلى مواجهة ما تشهده هذه المتغيرات من تحولات بإتخاذ بعض السياسات فى المجالات المذكورة وفى مجال السياسات المتعلقة بتحركات الأموال ، السياسة الإئتمانية ..إلخ على عكس ما قد يحتاجه صالح الإقتصاد القومى بالفعل .

كما أن التشوه قد يؤدى فى رأى Houston إلى خلق جو من عدم الثقة وعدم اليقين ومن ثم عدم القدرة على التنبؤ والتخطيط والإستثمار[٥٧] .

وبإيجاز يسهم غسيل الأموال فى تشويه المعلومات والبيانات التى يعتمد عليها أولو الأمر فى إتخاذ القرارات السياسية والإقتصادية والإجتماعية ، مما يدعم مناخ عدم الثقة والإستقرار فى الإقتصاد ، مما يكون ذات عواقب وخيمة على الإدخار والإستثمار الداخلى والخارجى .

الخلاصة

تتزايد عمليات غسيل الأموال فى داخل الإقتصادات وفيما بين بعضها البعض . وهذا التزايد يؤدى إلى زيادة فى حجم الأموال التى تعبر الحدود بين الدول دخولاوخروجا. مما جعلها تشمل دولا عديدة ليس فقط فى الدول المتقدمة وإنما كذلك فى الدول النامية ودول شرق أوربا . وذلك النمو فى الحجم وعدد الدول جعل مثل هذه التحركات تخلف آثارا جدية وخطيرة على الإقتصادات المعنية بها ، لذا نجد الآن أن هناك إهتماما عالميا متزايدا خاصة من قبل حكومات الإقتصادات المتعدية التأثير والمنظمات الدولية بضرورة التصدى لها .

فالتحركات الرأسمالية عبر الحدود بقصد الغسيل يمكن بحق - كما قال أحد كبار مستشارى صندوق النقد الدولى - أن تكون لها نتائج إقتصادية مدمرة .

- إذ ثبت أن الأثر الصافى لمثل هذه التحركات يكون سالبا بالنسبة للدول النامية . من ثم فإن تأثيرها يكون سيئا على معدلات الإدخار والإستثمار . كما أنها تؤدى إلى إلحاق الأضرار بهيكل الإستثمار وتخصيص الموارد ومناخ الإستثمار ، وسوق الأوراق المالية والجهاز المصرفى ..إلخ .

- أن تأثيرها يميل لأن يكون سالبا على ميزان المدفوعات .

---

[٥٧] *Quirk,1996,18,Tanzi,1996:7 .*

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تشوه السياسات الإقتصادية الكلية المتعلقة بالمتغيرات النقدية كسعر الفائدة ،سعر الصرف والتضخم ، نظرا لتشويهها للمعلومات والمؤشرات التى تصل إلى متخذى القرار فى هذه الدول .

- أنها تقوم بدور المغذى للإجرام مما يعمل على توسيع نطاقه وتزايد شروره .بل تؤكد المصادر ذات الصلة أن حصيلة هذه الأموال قد توجه للإضرار بالشعوب والحكومات بتمويلها الإرهاب وحركات التمرد والحروب الأهلية المسلحة .

- أنه حتى بالنسبة لبعض الأموال التى تدخل لدولة ما للإختفاء وللغسيل فإنها تحمل معها قيما هدامة مثل قيم السرقة والإحتيال والإجرام ، أى تحمل معها فيروسات الفساد والإفساد وبالتالى لا تحقق تنمية لأن مصادرها وأهدافها غير إقتصادية ودنيئة ويصبح السماح بدخولها كما لو أننا نحقن مريضا بفقر الدم بدم ملوث بفيروس الإيدز الذى لايظهر خطره إلا بعد عدة سنوات .

- أنه بصفة عامة ، تؤدى مثل هذه التحركات إلى خفض مستويات الرفاهية الإقتصادية والإجتماعية .

- فى النهاية أثبتت بعض الدراسات التطبيقية - دراسة كويرك - على ١٨ بلد صناعى متقدم خلال الفترة ٨٣-١٩٩٠ أن غسيل الأموال يؤدى إلى إنخفاض نمو الناتج المحلى الإجمالى وأن العلاقة بينهما طردية ، بمعنى أنه كلما زاد حجم عمليات الغسيل ، كلما إزداد الإنخفاض .[٥٨]

لذا فإننا نرى أنه إذا كانت عمليات غسيل الأموال تسبب كل هذه الآثار للإقتصادات المتقدمة والنامية على السواء ، فضلا عن الآثار الإجتماعية السيئة ، فإن مكافحتها ينبغى أن تكون لها الأولوية بالنسبة لجميع البلدان لأن فى ذلك تجنبا لمثل هذه الآثار ، وكذلك مكافحة الإجرام فى ذات الوقت .

---

[٥٨] كويرك : ١٩٩٦ : ٩ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجـــــــــــــــــــع

أولا: باللغة العربية

١) أحمد مسعود

الأمم المتحدة تكشف النقاب عن عمليات غسيل أموال المخدرات ـــ الأهرام الإقتصادى ١٩٩٦/٢/٢٦ .

٢) البنك الأهلى المصرى

عمليات غسيل الأموال - النشرة الإقتصادية ـ العدد الثالث ـ المجلد التاسع والأربعون ١٩٩٦ - القاهرة .

٣) البنك الدولى

من الخطة إلى السوق - تقرير عن التنمية فى العالم - ١٩٩٦ .

٤) السيد أحمد عبدالخالق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القروض الدولية وأدواتها ـ القروض المصرفية المجمعة " الجماعية " ـ مؤتمر كلية التجارة جامعة المنصورة ١-٣ أبريل ١٩٩٧.

٥) بيتروم . كوبرك

غسيل الأموال : يثير التشوش فى الإقتصاد الكلى ـ مجلة التمويل والتنمية مجلد (٣٤)عدد (١) مارس١٩٩٧.

٦) حمدى عبدالعظيم

أربع ظواهر إقتصادية فى مصر ـ أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، ١٩٨٧.

٦) حمدى عبدالعظيم

غسيل الأموال فى مصر والعالم " الجريمة البيضاء ـ أبعادها ـ آثارها ـ كيفية مكافحتها " ـ أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ـ طنطا ، ١٩٩٧ .

٧) رمزى زكى

الأموال المهربة من بلاد الفقراء ـ العربى ـ العدد (٣٦٧) يونيو ١٩٨٩ .

٨) عبدالكريم درويش

الجريمة المنظمة عبر الحدود والقارات ـ مجلة الأمن والقانون ، السنة (٣) العدد (٢) يوليو ١٩٩٥ .

٩) عصام إبراهيم الترساوى

غسيل الأموال ـ دوليا وإقليميا ومحليا ـ كتاب الأهرام الإقتصادى ، العدد (١١٠) أول مارس ١٩٩٧ ، القاهرة .

١٠) على عبدالقادر على

حول سياسات التصحيح وهروب رأس المال فى السياسات التصحيحية ـ والتنمية فى الوطن العربى ـ بحوث ومناقشات ندوة عقدت فى الكويت فى الفترة ٢٠ ـ ٢٢ فبراير١٩٨٨ . تحرير رمزى زكى ـ دار الرازى .

١١) محمد إبراهيم طه السقا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دراسة قياسية لحجم ومحددات المدخرات الهاربة من الإقتصاد المصرى ـ المؤتمر العلمى السنوى الثامن عشر ، مجلة الأمن والحياة ، عدد (١٦٩) السنة (١٥) أكتوبر / نوفمبر ١٩٩٦ .

١٣) نعمان الزياتى

لعبة الأموال القذرة ـ الأهرام الإقتصادى ١٩٩٥/٦/٢٦ .

ثانيا : باللغة الأجنبية

1) Abdel-Khlek E.A.

" The flight of capital from developing countries-an economic analysis" revue des recherches juridiques & economiques no.16 avril 1994 .

2) The Economist May 27 th 1995 .

3) The Economist April 6 th 1996 .

4) National bank of EGYPT

"Money laundering"Economic bulletin,vol.49.no3.1996.Cairo

5) Naylor R.T.

Hot Money and the Polities of debt . Unwin Hyman London,1987.

) Quirk, p.j. Macroeconomic Implication of Money laundering, IMF. Working. WP 96\66 June 1996.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com